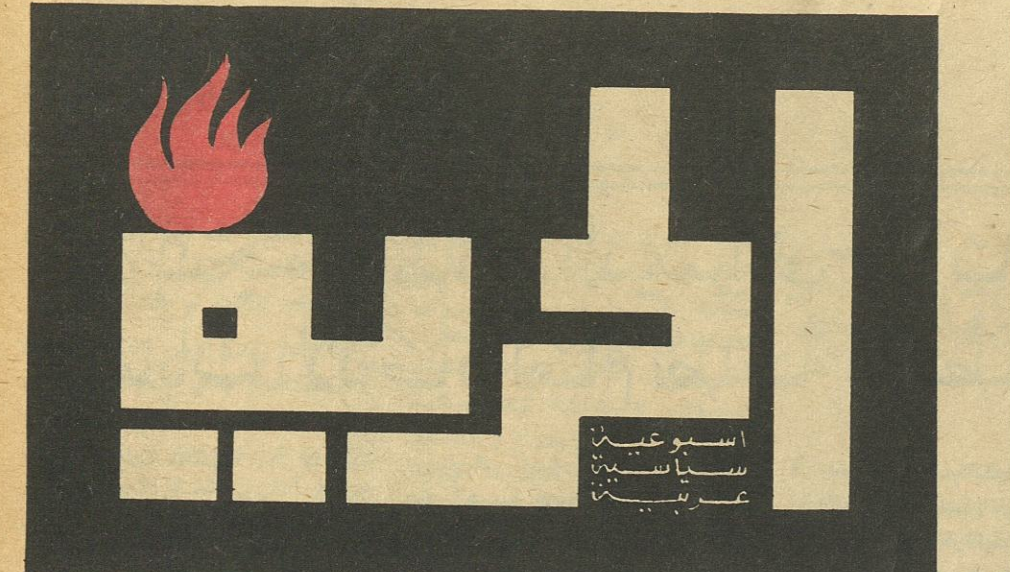


في هذا العدد:

بيروت - الاثنين ١١ / ١٢ / ١٩٧٢ - العدد ٥٩٩ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً AL- HOURRIAH - Nº 599 - 11 / 12 / 1972 -

في ذكرى احتلال ايران للجزر العربية: شيوخ الخليج يحتفلون والجماهير تضرب وتتظاهر

● مرت خلال هذا الاسبوع الذكرى الاولى لاحتلال ايران الجزر العربية الثلاث في مضيق هرمز بالخليج العربي . وقد كانت هذه المناسبة هي — ايضا — الذكرى الاولى لقيام دولة اتحاد الامارات العربية ، بين امارات ساحل عمان السبع . وفي الوقت الذي كانت فيه جماهير الخليج تتمزق حقداً والما على المشايخ الذين فرطوا بالسيادة الوطنية العربية على الجزر، وسلموها لايران تحت ضغط اسيادهم الانكليز ، والاميركيين ، كان هؤلاء المشايخ يستفزون مشاعر الجماهير باوقح الاشكال . التبذير الفاحش، واقواس النصر، واستقدام الفنانين المرتزقة . و في مقابل بذخ شيوخ النفط في الاحتفال بميلاد اتحادهم الاستعماري، كانت الجماهير تحيي ذكرى خيانتهم الوطنية بشتى اشكال الاحتجاج . وجه سكان طمب الكبرى المحتلة رسالة الى رئيس الاتحاد — زايد — يطالبون فيها بتسليحهم وبقطع العلاقات مع ايران، مستنكرين تفريط دول الاتحاد بالسيادة الوطنية على الجزر وتسليمها لايران . في الكويت ودبي قام اضراب طلابي شامل ، ودعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي جماهير الساحل الى الامتناع عن الذهاب الى العمل يوم ٢٩ نوفمبر، ورفض المشاركة في احتفالات المشايخ ، والتعبير بكافة الأشكال عن استنكار احتلال الجزر وسخطهم على الذين سلموها لقمة سائغة لايران . فما كان من سلطات ابو ظبي الا ان ردت بحملة اعتقالات واسعة ضد العناصر الوطنية شملت اكثر من ٥٠ مواطنا متهما بتوزيع المناشير . هكذا « احتفل » الخليج بذكرى احتلال الجزر: خليج الامراء والمشايخ باقامة اقواس النصر والحفلات الباذخة . وخليج الجماهير بالالم والمرارة والاستنكار والسخط .





.الكلمة الأخيرة

أسباب الطائفية في مصر

لا يمكن فهم الاحداث الطائفية التي شهدتها مصر مؤخرا الا على أرض التراجع العام الايديولوجي والسياسي والاجتماعي الذي شهدته « الناصرية » بعد هزيمة ٥ حزيران .

والتراجع الايديولوجي يتمثل بوضوح وجلاء « بالاتجاه الديني المتعصب » والعداء العنيف للماركسية والشيوعية الذي تحولت اليه الناصرية عند العقيد القذافي ... « فالناصرية الليبية » تتمثل — الان — بأكثر جوانبها الرجعية والمحافظة ، وبأكثر ما استوعبته من الايديولوجية الغيبية السائدة التي حافظت الناصرية عليها وصالحتها ، بحكم ان التطور الرأسمالي الحديث الذي مثلته الناصرية لم يشكل انقطاعا نوعيا عن المجتمع القديم ... فكان تعبيره على الصعيد الايديولوجي مصالحة الناصرية مع الايديولوجية الغيبية والاقطاعية ، دون صراع الا بحدود محاولات التحديث الضيقة التي كان يتطلبها طموح الناصرية لبناء المجتمع الصناعي الحديث ... كالدفاع عن سفور المرأة وحريتها في العمل وحريتها في التعليم الجامعي والاختلاط ، والبعد عن التعصب الديني وعدم القبول بتطبيق الشرائع الدينية ...

(لقد وقف عبد الناصر في مؤتمر الميثاق الوطني الذي دعا اليه بعد الانفصال عام ١٩٦١ ضد هذه الاتجاهات التي ارتفع صوتها بعد التأميمات والتي حملها بعض رجال الدين وممثلو الفئات الاجتماعية المتخلفة في المجتمع الناصري : بقايا الاقطاع والملاك الكبار والمتوسطون الذين لم يمسهم الاصلاح الزراعي، والبورجوازية الصغيرة الحرفية والتجار المتوسطون والصغار ، والراسمالية الوطنية في القطاع الخاص ...) .

كانت الايديولوجية البورجوازية الناصرة على هذا الصعيد امتدادا للحل البورجوازي الليبرالي للمسالة الطائفية الذي طرحته البورجوازية المصرية في تاريخها الحديث منذ محاولاتها الوطنية للاستقلال عن المصالح الاجنبية الاستعمارية في مصر .

لقد كانت مصالح البورجوازية المصرية — بخلاف مصالح البورجوازية اللبنانية وممثليها من الاقطاع السياسي مثلا — تدفعها الى حل ليبرالي للمسالة الطائفية ، لان الوضع الطبقي للطائفتين كان متشابها الى حد كبير ، وكانت البورجوازية الاسلامية والقبطية ذات مصلحة مشتركة وواحدة تجاه المصالح الاستعمارية البريطانية تتطلب « وحدة وطنية مصرية صلبة » لتقود البورجوازية المصرية الحركة الشعبية والوطنية في صراعها مع السيطرة البريطانية الاستعمارية لنيل بعض حقوقها الوطنية (الدستور ، والاستقلال ، والاستقلال النسبي للاقتصاد الوطني) .

ومنذ ذلك الوقت تعانق « الهلال والصليب » في مصر ، واستطاع الفكر الليبرالي الذي طرحته الفئات البورجوازية الاكثر تقدما وعصرية في البورجوازية المصرية التي قادت الحركة الوطنية طيلة الاربعين عاما الماضية ، استطاع هذا الفكر الليبرالي ان يطرح حلا للمسالة الوطنية بعيدا عن « التعصب الديني » خاصة على صعيد شرائع الدولة وقوانينها ... طبعا ، ليس باستطاعة الحل البورجوازي ان يقضي على الطائفية ، فالفكر البورجوازي في بلد متخلف لم يكن بقادر — بحكم وضع البورجوازية المتخلفة نفسها وعجزها عن القيام بمهمات ثورية بورجوازية ديموقراطية ضد الاقطاع — لم يكن بقادر على وضع حل ديموقراطي نهائي وثابت ، فهو هنا على هذا الصعيد يصالح الايديولوجية الدينية بكل ما تمثله عندما يتعلق الامر بصراع ديني تؤججه مصالح طبقية في وقت ما .

ان « الناصرية » كانت امتدادا لتاريخ البورجوازية المصرية على هذا الصعيد ، وقد ظهر ذلك بوضوح تام في الميثاق الوطني عام ١٩٦١ ... ومن هنا كان صراع الناصرية باستمرار مع « الاتجاه الديني المتعصب » الذي مثله « الاخوان المسلمون » ثم بعد ذلك مع كل اتجاه ديني سياسي يحاول أن يطبق الشريعة الدينية بحذافيرها ...

ولكن بعد هزيمة ٥ حزيران بالذات بدأت البورجوازية الناصرية الجديدة تدفع بالاتجاه الديني والصوفي (شهدت مصر ازدهارا وانتعاشا في ذلك) ، كمحاولة لتعويض الجماهير عن واقع الهزيمة والعجز ، واستلابها وتحويل طاقتها وتحركها ضد هذا الواقع ... ولكن هذا التيار ظل بحدود التوازن الناصري الذي حرصت عليه البورجوازية الجديدة فيما بعد الهزيمة ، ولم يتحول — فعلا — الى تيار سياسي ، فقد كان ماضي الناصرية في ظل وجود عبد الناصر وامساكه بالتوازن بين الفئات الاجتماعية المسيطرة (البورجوازية الجديدة ، التكنوقراط ، الرأسمالية الزراعية) ، كان ماضي الناصرية هذا يلقي بثقله على التيارات المتصارعة بين هذه الفئات ، ويلجمها من أن تتحول عن الايديولوجية الناصرية أو أن تفرض عليها تراجعات اساسية . وبعد وفاة عبد الناصر انفرط التوازن وفقدت الفئات الاجتماعية المسيطرة امكانية التماسك والتوازن المستقر ، وبدأت مصالحها تدفعها في وضع العجز والخوف من نمو الحركة الشعبية الى مختلف التيارات الايديولوجية والسياسية التي تعبر عن مصالحها الجديدة بعد الهزيمة وفي مستوى جديد من الصراع الوطني والطبقي .

في هذا الوقت جاءت « الناصرية الليبية » كما تمثلت بالاتجاه الديني للقذافي كتعبير عن صعود النخبة العسكرية للبورجوازية الصغيرة الليبية ، التي في واقع ليبيا النفطي وغناه وثراؤه لم تستطع الا ان تحافظ بقوة اكثر على ما تركته الاريستوقراطية الليبية الملكية من ايديولوجية غيبية . فدمجت الناصرية بالايديولوجية الدينية دمجا كاملا، ورفعت الاتجاهات الاكثر رجعية ومحافظة فيها الى مستوى التعبير الايديولوجي الكامل .

هذا هو التيار الناصري الديني الجديد الذي مثلته « الناصرية الليبية » .

وبعد ان طرحت قضية الاتحاد الثلاثي ، والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا، بدأ هذا التيار الذي يمثله القذافي يشكل تغطية ايديولوجية وسياسية لاكثر الفئات الاجتماعية تخلفا في المجتمع المصري وخاصة الرأسمالية الزراعية والملاك العقاريون ، والبورجوازية التجارية المتوسطة والصغيرة .

هذه الفئات التي بدأت تنشط وتتحرك وتحاول ان تأخذ « مركز قوة » جديد في المؤسسات السياسية القائمة وخاصة في الاتحاد الاشتراكي ، وفي حالات التراجع تبرز هذه الفئات كأكثر القوى الاجتماعية دفعا له الى نهايته القصوى . وقد وجدت هذه القوى الاجتماعية في الناصرية الليبية والاتجاهات الدينية المتعصبة التي يمثلها العقيد القذافي أفضل تعبير عن استقلالها السياسي النسبي عن البورجوازية الجديدة في القطاع العام ، وأفضل تغطية ايديولوجية لتحركها السياسي في دفع التراجع الى نهايته : العودة الى الملكية الرأسمالية الفردية ، قطع العلاقة مع المعسكر الاشتراكي ومع الاتحاد السوفياتي ، تطبيق الشريعة الاسلامية بحذافيرها كما يفعل القذافي في ليبيا ...

(في التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية في مجلس الشعب عن الاحداث الطائفية في مصر جاء ما يلي : بروز تيار متدفق يدعو الى اعتبار الشريعة الاسلامية مصدر التشريع) .

وبدأ تيار سياسي واسع (الاخوان المسلمون والاتجاهات المشابهة لهم) تنشط تنظيميا وسياسيا وتطرح شعارات محددة ، (العودة الى العقيدة الدينية ، تطبيق الشريعة ، محاربة الماركسية والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي) ، وتجمعت هذه القوى في « حزب رجعي واحد » وجد في خط الفريق صادق ومواقفه السياسية وتعبيره السياسي ورمزه القيادي داخل السلطة .

وكان هذا التيار يمثل اكثر ما في الطبقة الحاكمة المصرية من اتجاهات استسلامية لاي تسوية سلمية عن طريق اميركا . وعندما أقيل الفريق صادق تحركت هذه القوى سياسيا ورفعت شعارات محددة ضد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، وكان من بين شعاراتها (العقيدة الدينية أهم من سيناء) . وفي ظل هذا النشاط الداخلي خافت البورجوازية الجديدة في القطاع العام من ان يستفحل هذا التيار ضد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بعد أن وافقت على قرار طرد الخبراء السوفيات ، فالعلاقات الاقتصادية واعتماد القطاع العام على المساعدات السوفياتية ، يجعلها تسعى لحل متوازن يحافظ على هذه العلاقات من ناحية، ويفتح الباب للعلاقة مع الغرب وأميركا بنفس الوقت . ومن هنا كان اختلاف مواقع ومصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة ، وبروز الرأسمالية الزراعية كقائدة لاكثر الفئات الاجتماعية تخلفا ، والتي وجدت في « الناصرية الليبية الدينية المتعصبة » ايديولوجيتها .

● ● ●

في هذا المناخ الايديولوجي السياسي كان لا بد ان تصبح الارض خصبة لاثارة الفتنة الطائفية ، فتتحرك الاصابع الاميركية لاشعالها ، فتحرق الكنائس وتوزع المنشورات ، وتنتشر الاشاعات ، وبالتالي ان تقوم « ردود فعل طائفية عند الاقباط خوفا من تطبيق الشريعة الاسلامية ، وخوفا من السيطرة الطائفية الخ » وتبدأ ردود الفعل هذه تطرح مطالب طائفية في تمثيل الاقباط في السلطة الخ ...

● ● ●

كم هي سطحية تلك التي تحصر أسباب الاحداث الطائفية الاخيرة في مصر بالاصابع الاميركية والاسرائيلية . هذه الاصابع تحركت فعلا — ومن مصلحتها أن تستغل وتتحرك — ، ولكن تحركت على أرض خصبة سقتها ايديولوجية القذافي الدينية المتعصبة ...

بيان التجمّع الطلابي الديمقراطي حول تأجيل إنتخابات الاتحاد العام لطلبة فلسطين

يا جماهيرنا الطلابية ... يا طلبة فلسطين ،

ايها الحريصون على الاتحاد .

مرة ثانية تثبت الاتجاهات الانقسامية داخل الهيئة الادارية للاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع لبنان وقيادة المكتب الطلابي لحركة فتح ، انهم يضربون بعرض الحائط كل الاسس الديمقراطية التي يحفظها ويكفلها الدستور والنظام الداخلي ، وذلك باقدامها على تاجيل الانتخابات وتعطيلها الى ٥—١—١٩٧٣ قبل ١٢ ساعة من بدء الانتخابات كما كان محددا منذ شهر، مبررين لانفسهم هذا الموقف بحجة ان الهيئة التنفيذية لن تتمكن من الاشراف عليها .

ان الادعاء بعدم قدرة الهيئة التنفيذية على ذلك ليس الا محاولة مفضوحة لتغطية هذا الموقف اللاديمقراطي ، لان جماهير الطلبة تعرف جيدا ان الهيئة التنفيذية على علم بموعد الانتخابات منذ شهر وكان بامكانها ان تطلب تاجيل انعقادها ... ونستغرب ذلك لاسيما ان الهيئة التنفيذية قد طلبت في رسالة سابقة الى الهيئة الادارية لفرع لبنان عقد الجمعية العمومية قبل الانتخابات كما جاء ذلك تاكيدا لرسالة التجمع الطلابي الديمقراطي باهمية وضرورة عقد الجمعية العمومية لاشراك قاعدة الاتحاد في نقاش ومحاسبة هيئات الاتحاد المسؤولة ولتعميق الديمقراطية النقابية في الاتحاد .

يا طلبة فلسطين ،

ان عدم قدرة هذه الفئة على اعلان لائحتها هي السبب المباشر في تعطيل الانتخابات ، وهكذا فان عجزها عن تامين « الظروف » المناسبة لنجاح لائحتها وضمان هيمنتها على الاتحاد ، قد دفعها للاقدام على انتهاك كل الاعراف النقابية والديمقراطية بتاجيلها الانتخابات ، وهي بذلك تبرهن على ان ما يهمها هو السيطرة والهيمنة على الاتحاد فقط .

ان النشاط المتزايد لقائمة الوحدة الوطنية — التجمع الطلابي الديمقراطي والقبول الواسع لبرنامجها الذي طرحته ، والذي حددت فيه ان طريق تطوير الاتحاد وتعزيز دوره النضالي (سياسيا وطنيا — نقابيا مطلبيا) رهن بائتلاف جبهوي ديمقراطي برنامجي ، يعزز ويعمق الديمقراطية النقابية (عقد الجمعيات العمومية والمؤتمرات) ، والصدى الايجابي الذي خلقه عند قطاعات واسعة من طلبتنا كانا يبرهنان على وجود قطاع طلابي ديمقراطي ضمن قاعدة الاتحاد . هذا القطاع الطلابي الديمقراطي الضاغط بهدف تحقيق الائتلاف وقيام الجبهة الوطنية الطلابية، قد ازدادت فعاليته وتاثيره بالموقف المشرف والمخلص الذي وقفته العناصر الوطنية المخطئة برفضها الخضوع للضغوطات التي مورست ضدها بهدف سحب ترشيحها . كما ان الموقف الحريص على الديمقراطية الذي وقفته عناصر عديدة من التنظيم الطلابي لفتح ورفضهم تهديدات الانقساميين الذين لا يهمهم الا الهيمنة والسيطرة والحفاظ على مواقعهم قد دفع هذه الفئة الى تاجيل الانتخابات للالتفاف على هذه المواقف المشرفة .

ايها الحريصون على الديمقراطية النقابية ،

ايها الحريصون على وحدة القوى الوطنية الطلابية ،

ان تاجيل الانتخابات يمثل رفضا للالتزام بالعمل الديمقراطي داخل الاتحاد . وبالتالي فهو يتناقض مع طموحات طلبة فلسطين في نضالهم من أجل تعزيز الاتحاد وتطويره ، وهو يتناقض مع كل الحريصين على تحقيق الديمقراطية النقابية التي تؤمن مشاركة طلبة فلسطين في قيادة اتحادهم وفي انجاز الوحدة الوطنية الطلابية .

ان قائمة الوحدة الوطنية — التجمع الطلابي الديمقراطي والقوى الحريصة والمخلصة في حفاظها على الاتحاد ، اذ تشجب هذه المواقف اللاديمقراطية تدعو جماهير الطلبة الى صيانة الديمقراطية والى خلق الائتلاف الجبهوي البرنامجي بين القوى المخلصة لها ، والى التعبير عن سخطهم واحتجاجهم على الموقف اللاديمقراطي. وتطالبهم برفع اصواتهم مطالبين بضرورة عقد الجمعية العمومية لمناقشة ورسم خط الاتحاد وبرامجه .

نعم لعقد الجمعية العمومية بديلا للقرارات الفوقية .

نعم لتحقيق الائتلاف الجبهوي بديلا للسياسات الانقسامية .

قائمة الوحدة الوطنية
التجمع لطلابي الديمقراطي

حول مقال "المهمات المطروحة أمام المؤتمر الشعبي العربي"

صدر في العدد ٥٩٧ تاريخ ٢٧ — ١١ — ١٩٧٢ من « الحرية » مقال بعنوان « المهمات المطروحة امام المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية» وظيفته الرئيسية السجال مع دعاة الحل السلمي عشية التمهيد للمؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية ، والمساهمة في تحديد الحد الادنى المشترك الذي يمكن لاطرافه الالتقاء عليه . وقد ورد في المقال المذكور النص التالي : « ... واذا كان تحرير فلسطين هو الهدف الستراتيجي المبدئي والثابت ، فلا شك ان بين هذا الهدف وبين توازن القوى الحالي في المنطقة العربية سلسلة مراحل وسيطة تقضي بتحديد الاهداف المشتركة لمختلف فصائل حركة التحرر الوطني العربي (بما فيها المقاومة الفلسطينية) على صعيد مجابهة العدو القومي الصهيوني في المرحلة الراهنة. ان تحرير الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتعزيز مواقع الكفاح المسلح الفلسطيني على طريق انضاج شروط حرب التحرير الشعبية الفلسطينية — العربية ضد الكيان الصهيوني، يشكلان في هذه المرحلة هدفين متلازمين وعلى قاعدتهما يمكن ان تنهض المجابهة الوطنية العربية المشتركة للحملة الاسرائيلية الامبريالية الرجعية الهادفة تركيع المنطقة وفرض الاستسلام عليها وتصفية القضية الفلسطينية من اساسها ... » .

في هذا الصدد ، وردا على تساؤلات وردتها من بعض القراء ، تود هيئة التحرير توضيح ما يلي :

اولا — لا التباس اطلاقا حول ادانة المقال المذكور للحل السلمي .

ثانيا — ان هذا المقال جاء محكوما بالسجال مع دعاة الحل السلمي ، وقد بقي حبيس الارضية التي تطرح عليها حيثيات مسالة الحل السلمي .

ثالثا — ان هذا النص يسمح باستنتاج وجود مرحلة وسيطة في النضال الفلسطيني والعربي يتم خلالها تحرير الاراضي العربية المحتلة عام ٦٧ (مع المحافظة على قوى الثورة الفلسطينية ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني) . ان هذا الطرح طرح غير واقعي . وقد جاء المقال التالي في عدد « الحرية » ٥٩٨ الصادر بتاريخ ٤ — ١٢ — ١٩٧٢ تحت عنوان « نحو تحديد العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي » يوضح ان اي طرح لمسالة تحرير الاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، واي نضال فعلي من اجل هذا التحرير ، متصل بالنضال من اجل تحرير كامل فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني .

مهرجان تأبيني للشهيد يوسف العطار

اقيم في بعلبك ، نهار الاحد ٣—١٢—٧٢ ، مهرجان تابيني لشهيد الطبقة العاملة اللبنانية يوسف العطار . وقد تحدث في المهرجان النائب زاهر الخطيب باسم الحزب التقدمي الاشتراكي ، ومحسن ابراهيم باسم منظمة العمل الشيوعي ، وجورج حاوي باسم الحزب الشيوعي اللبناني ، والياس امين الياس باسم الاتحاد العمالي العام ، وحسين عثمان باسم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في منطقة بعلبك — الهرمل . كما القى علي العطار كلمة آل الشهيد .

وقد ركزت الكلمة التي القيت باسم منظمة العمل الشيوعي في لبنان على المعاني النضالية لاضراب عمال غندور كحدث يدلل على تزايد وزن الطبقة العاملة ضمن الحركة الوطنية والشعبية ونهوض قطاع عمال الصناعة للاضطلاع بدوره الرائد . كما شددت الكلمة على ان النقمة الشعبية الشاملة التي فجرها الاضراب المذكور لم تكن نقمة عابرة على حدث عابر . بل هي حصيلة التازم الواسع الذي تعانيه الجماهير تحت وطأة الاستغلال والقمع على يد الطبقة المسيطرة ، ودليل على الوحدة العميقة التي تربط الطبقة العاملة بمصالح سائر الطبقات الكادحة. ودعت منظمة العمل الشيوعي في كلمتها الى تصعيد وتوحيد النضالات الجماهيرية من أجل الخبز والديمقراطية ، وحيت « الرفيق الشهيد واهله وزملاءه من عمال وعاملات معمل غندور وكل المناضلين في صفوف اللجان العمالية ».

استنكار الاعتداء على دار "الراية"

مساء الجمعة ٨—١٢—٧٢ تعرضت الزميلة « الراية » الى اعتداء جديد بالمتفجرات استهدفت مطابع الجريدة ومكاتبها والعاملين فيها . وقد نتج عن الاعتداء وفاة احد العمال وجرح اخرين من بينهم الشرطي المكلف بحراسة الدار ، واتلاف المطابع بكاملها وتحطم جميع المداخل والمكاتب والنوافذ والابواب في المبنى ، كما تحطمت بعض نوافذ الابنية المجاورة .

وقد اثار هذا الاعتداء على الزميلة « الراية » استنكارا واسعا في صفوف القوى الوطنية والتقدمية وفي الاوساط الديمقراطية والصحفية التي رأت فيه اعتداء صارخا على حرية الكلمة والنشر والصحافة والعمل السياسي . كما تحركت نقابة عمال الطباعة داعية الى اضراب رمزي شجبا للحادث الذي ادى الى وفاة احد العمال .

و « الحرية » اذ تستنكر بشدة هذا الاعتداء الاجرامي على الزميلة «الراية» تهيب بمختلف القوى الوطنية والتقدمية ان تبادر الى شجبه بصورة جماعية ، والى تحميل السلطة كامل مسؤوليتها في هذا المجال ومطالبتها بان تقوم بابسط واجباتها في كشف مخططات التخريب الموجهة ضد حرية الصحافة والحريات الديمقراطية عامة ومعاقبة مدبريها ومنفذيها .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٢٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

نحو اشكال متقدمة في نضال الطبقة العاملة اللبنانية

مع صعود حركة الطبقة العاملة في السنوات الاخيرة نحو احتلال مواقع نضالية اقتصادية — سياسية ، احيانا — متميزة ، بدا اكثر من مرة ان هذا الصعود يحمل معه ليس فقط توسيعا لافق المطالب وتعميقا لمضمونها الطبقي والديمقراطي ، بل كذلك فالاشكال النضالية المعتادة بدا انها تتجه نحو التطور الى مراحل اعلي واشمل. فالى جانب النضالات الجزئية والمشتتة من أجل زيادة الاجور في كل مصنع على حدة ، او ضد الخصومات او سواها، برز مطلب الغاء المادة ٥٠ (الصرف الكيفي) بوصفه مطلبا شاملا راهنا للطبقة العاملة . وذلك ليس فقط على صعيد القواعد العمالية بل وحتى في البرنامج الرسمي للاتحاد العمالي العام الذي تقوده الارستقراطية العمالية . ومقابل طرح مطلب شامل بعيد الاثر بدأت ظواهر تكرر الاضرابات ، والتظاهرات العمالية ، ثم الاضراب العام تطرح نفسها بالحاح المرة بعد الاخرى . ان نجاح الطبقة العاملة في تحقيق الاضراب العام بعد مجزرة غندور كان ايذانا بمرحلة جديدة في النضال العمالي لم يعد فيها الكلام عن اشكال نضالية مجرد امنية متعذرة التحقيق .

ان القاعدة التي ترتكز اليها المرحلة الجديدة في النضال العمالي هي بالتاكيد الازمة الاقتصادية والسياسية التي عرفها النظام في السنوات الاخيرة . فقد ادت الضائقة المعيشية والبطالة المتزايدة الى دفع فئات متنوعة من البرجوازية الصغيرة خصوصا الى حلبة النضال المطلبي والسياسي . وبالطبع ساهمت الهزات السياسية التي مر بها البلد في تسريع هذه العملية وبخاصة الهزة الناتجة عن النضالات الوطنية التي رافقت صعود المقاومة ، ثم عن سقوط الحكم الشهابي . لكن اذا كانت الازمة العامة تطال فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة والارستقراطية العمالية ، فانها تؤثر بشكل بالغ الحدة في عمال الصناعة والفئات العمالية الدنيا. فالغلاء الفاحش للاسعار وارتفاع كلفة المعيشة ياتي في هذه الحالة ليخفض مستوى معيشة بالغ الانخفاض اساسا . واذا كانت البرجوازية الصغيرة والارستقراطية العمالية ، اجمالا ، قد استفادت بنسب متفاوتة من مرحلة ازدهار النظام الماضية فان عمال الصناعة بقوا على الدوام على هامش الازدهار . وبذلك فان موجة الغلاء الحالية تجرف أجورهم الهزيلة اصلا الى ما دون ثمن تجديد قوة عملهم . ان المستوى النضالي العمالي الجديد — الذي يدفع مسالة الاضراب العام الى الواجهة — لا يجد ركيزته في الازمة العامة فحسب ، وانما في الوقع المتميز لعمال الصناعة والعمال الزراعيين والمياومين وسواهم ضمن هذه الازمة .

في ضوء هذه الشروط — الازمة العامة وموقع البروليتاريا فيها — ما هي امكانيات تطور خط النضالات الشاملة التي يتوجها الاضراب العام ؟ وما هي مهمات كل الطلائع العمالية والثورية في هذا المجال ؟

● ان الاساس الموضوعي لتطور المطالب والنضالات الشاملة هو استمرار وتعمق الازمة المعيشية والسياسية الحالية، واذا كانت الصلة خافتة ما بين النضال السياسي والاقتصادي المباشر ، فلا شك في ان التطورات السياسية والاجتماعية ستحفز وعي العمال لضرورة الخروج من اطار المصنع والمشغل الى اطار النضال الاشمل ، العمالي او الشعبي. ومثل هذا الخروج سيعني بالضرورة زيادة وزن العناصر السياسية في نضال العمال . فالاضراب العام بالضرورة حدث سياسي .

● لكن الشرط الموضوعي وحده لا يكفي . فاشكال التمثيل النقابية والسياسية للطبقة العاملة تلعب غالبا دورا حاسما في تطوير او كبح جماح حركتها. وتزداد اهمية الشروط النقابية والسياسية الايجابية بحكم تفتت الطبقة العاملة الى عشرات المصانع والمعامل والحرف المتوسطة والصغيرة الحجم مع ما يؤدي اليه ذلك من اثر على وعيها وقدرتها على المجابهة والتحرك . ان الدور الحاسم الذي لعبه الاتحاد العمالي العام باعلانه قرار الاضراب العام — ولو ان قراره هذا اتخذ على اساس هبة عمالية وشعبية عامة — ينبىء باهمية الموقع النقابي على صعيد التحركات الشاملة . وهذه الاشارة ينبغي ان تكون حافزا جديدا للتشديد على اهمية النضال النقابي ، لا ضمن الفئات الممثلة نقابيا فحسب — وتلك المهمة الجزئية — بل لبناء الموقع النقابي الديمقراطي للفئات البروليتارية وشبه البروليتارية المفقرة .

● والشرط النقابي بدوره يشير الى الاهمية البالغة للتواجد الحزبي الثوري في صفوف الطبقة العاملة . ففي العديد من الصناعات اثبت الوجود الحزبي والجماهيري لليسار الثوري انه قادر على ان يعوض — خلال ظرف تحرك عام — عن غياب التنظيم والقيادة النقابيين . وتزداد اهمية الوجود الحزبي بمقدار تواجده في الاماكن القادرة على الاشتراك في حركة الاضراب العام — اي بالاخص الصناعات الكبيرة والمرافق العامة التي تضم فئات دنيا من العمال . ويستطيع العمل الحزبي في هذه المواقع لا ان يقود العمال الى مشاركة فعلية في تحرك عام بل والى استخدام وزنهم للتاثير على عمال المشاغل والحرف الصغيرة حيث تصعب مجابهة رب العمل الحر . كذلك فقد بين الاضراب العام الاخير ان هناك تفاوتا حادا بين المواقع النقابية الرسمية لبعض الاحزاب الديمقراطية ومواقع التحرك العمالي. ففي مقابل الطابع الحرفي لنقابات الاحزاب الديمقراطية كانت حركة الاضراب العام تنطلق وتتركز في المصانع التي تخضع لسيطرة القيادات اليمينية المتخلفة غالبا . وهذا التفاوت يشكل ثغرة — مهمة اليسار الثوري بالدرجة الاولى ان يلغيها — تهدد مستقبل تطور النضال العمالي ، لو استمرت .

هل تشهد الاشهر والسنوات المقبلة بروز الاضراب العام كشكل نضالي عمالي رئيسي ؟ وما هي المطالب التي تسير حاجات الطبقة العاملة ووعيها نحو التكثف حولها لتكوين نقاط تفجر الاضراب العام ؟

ان الظروف الاكثر اهمية من اقتصادية وسياسية واجتماعية تتيح بالتاكيد اعطاء جواب ايجابي على السؤال الاول ، دون ان يكون الجواب مبالغا في تفاؤله . فالازمة المعيشية والبطالة والاهتزاز السياسي العام والقفزات النوعية التي حققها ويحققها وعي الطبقة العاملة لنفسها ولضرورات نضالها ، وازدياد وزن القوى الثورية بين العمال — كل هذه العوامل دلائل مرحلة جديدة لا يستبعد ان يكون الاضراب العام شكلا بارزا ضمنها . هل يعني ذلك تضاؤل اهمية الاضرابات المعملية الجزئية ؟ كلا بالتاكيد . فمثل هذه الاضرابات لا تقل بل تتزايد في مراحل النضال الاشمل وهي تشكل تجارب اولية لا بد منها لولادة التجارب الاعظم والصدامات الجزئية التي تشهدها المرحلة الحالية ذات اثر بالغ في تعميق الوعي العمالي وبلورة التوجه نحو المطالب الاعم . وذلك شرط اساسي لقيام اضراب عام . وبالتاكيد فان بعض هذه الاضرابات المعملية سيكون المفجر — بما تحدثه من تضامن واسع معها — لاضرابات اعم واشمل .

واذا كان الوزن المتنامي للبروليتاريا سيلعب دورا رئيسا في تطوير اشكال النضال الشاملة ، فانه سيكون بديهيا ان يلعب مطلبا الغاء الصرف الكيفي وزيادة الاجور العامة ردا على غلاء المعيشة الدور الاساسي في تفجير الاضرابات العامة او التلويح بها .

واذا كانت زيادة الاجور العامة مطلبا دائم الالحاح بحكم ازدياد الغلاء ، فان الغاء الصرف الكيفي يشكل احد الشروط الرئيسية التي لا بد منها لبلوغ مراحل اعلى في النضال العمالي . فعند نقطة الصرف الكيفي تتقاطع كل النضالات العمالية دون استثناء ! فالنضال الاقتصادي لن يجد نقطة ارتكازه الثابتة نسبيا الا في الثبات في العمل ، وحق العمل النقابي والحزبي سيبقى حقا شكليا فارغا ما لم يرفع عنه سيف الصرف ، وكرامة العمال المسحوقة تحت شتائم الراسماليين وارهاب وكلائهم لن تجد القدرة على التصدي الا مع الغاء الصرف الكيفي. ان التقاء النضالات الاقتصادية والديمقراطية للعمال حول مطلب الغاء الصرف الكيفي هو الذي يجعل هذا المطلب الاكثر الحاحا في اي اضراب عام مقبل .

ان الطبقة العاملة قد اصبحت تعي اهمية النضال من اجل الغاء الصرف الكيفي . وقد عبرت فئات منها في الاضراب الاخير عن النزوع نحو استمرار اضراب اليوم الواحد الى ان يتحقق الغاء الصرف الكيفي . واذا كانت هذه الامكانية لم تتحقق فعليا فانها مؤشر الى نضالات قادمة اكثر اهمية والى المطلب الذي سيتوج هذه النضالات .

ان المهمة التي تواجه الطلائع العمالية والثورية هي اعداد الاسلحة السياسية والتنظيمية الضرورية لخوض مرحلة النضالات الجديدة . وفي هذا المجال لا بد ان يأخذ التحريض والدعاية لاشكال النضال الشاملة ومنها الاضراب العام ، وللمطالب الاساسية وأولها الغاء الصرف الكيفي ، حيزا هاما من عملنا .

ان الطبقة العاملة تنفض عن نفسها غبار ربع قرن . فلتثبت الطلائع الثورية والعمالية انها اهل لهذه المرحلة الجديدة في حرب الطبقات في لبنان .

الأحزاب التقدمية تدعو إلى التصدي بحزم لمحاولات السلطة اللبنانية تصفية مواقع المقاومة

كشف الهجوم الذي شنته قوات السلطة على قواعد المقاومة الفلسطينية في الجنوب، مجددا حقيقة نوايا السلطة تجاه حركة المقاومة واستمرارها في سياسة الاستسلام أمام الاعتداءات الاسرائيلية وضغوط الاستعمار الامريكي الهادفة تصفية المقاومة كعقبة رئيسية في وجه المشاريع الاستسلامية التي يجري تحضير المنطقة العربية لتمريرها . ولم تنتظر السلطة هذه المرة حصول اعتداء اسرائيلي مباشر كي تنطلق منه لتصعيد الضغط العسكري والسياسي على المقاومة ، بل بادرت — دون اية ذريعة محددة — الى فتح النار بمختلف الاسلحة الثقيلة على احد مواقع المقاومة ثم وسعت نطاق المواجهة المسلحة حتى شملت معظم المواقع المذكورة على امتداد منطقة الجنوب . وقد تصدت المقاومة للدفاع عن مواقعها بالسلاح ورفضت الرضوخ لمنطق الانذار الاستفزازي الموجه لها داعية الى التقيد بالاتفاقيات المعمول بها في هذا المجال ومحذرة من مغبة خرقها ومحاولات التطويق العسكري والسياسي المتجددة ضد العمل الفدائي . كما أثار هذا التصعيد الخطير للمخطط التصفوي ردة فعل واسعة في صفوف الجماهير اللبنانية. وبادرت الاحزاب الوطنية والتقدمية في لبنان الى اتخاذ موقف موحد حمله البيان التالي :

بينما تتوالى انباء الاستعدادات الاسرائيلية لشن عدوان جديد واسع النطاق على سوريا ولبنان ، بدعم وتشجيع من الامبريالية الامريكية، وبينما تقف حركة المقاومة الفلسطينية على أهبة الاستعداد للدفاع عن أرض لبنان ، وعن وجودها وقضيتها تحاصر السلطات اللبنانية بعض قواعد المقاومة في الجنوب ، وتفتح عليها النار في هجوم مركز بالاسلحة الثقيلة ، وما زال مستمرا منذ صباح اليوم .

وفي الوقت الذي تتوافر فيه الانباء عن عقد اجتماع مشترك في — المطلة — بحضور الملحق العسكري في السفارة الامريكية في بيروت في السادس من الشهر الحالي شاهد اهالي الجنوب القوات اللبنانية تترك المواقع التي سبق ودخلتها وسط موجة من التهليل والتكبير في الاذاعة والتلفزيون والصحف .

ان هذه الاحداث الخطيرة تؤكد بوضوح ان الرجعية اللبنانية تحاول الاستفادة من الاستعدادات الاسرائيلية للعدوان، لتفتح النار على حركة المقاومة ، في نطاق استكمال مخطط تصفيتها الذي تتابعت حلقاته بتحريض من اسرائيل ، ودعم من الولايات المتحدة الامريكية ، ومساهمة نشيطة من الرجعية العربية منذ مجازر نيسان ١٩٦٩ في لبنان ، وأيلول ١٩٧٠ في الاردن ، ويأتي هذا التصدي للمقاومة ليحقق هدفا مباشرا لاسرائيل وللاستعمار وهو ضرب الثورة الفلسطينية بصفتها حلقة العمود الرئيسية ، ومنعها من ان تاخذ موقعها في مواجهة العدو الصهيوني ، وذلك من أجل توفير الاجواء لتمرير الحلول الاستسلامية التي ينشط في سبيلها الاستعمار الامريكي بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة .

ان الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية في لبنان ، اذ تفضح المخطط المجرم تحذر اشد التحذير من مغبة الاستمرار في تنفيذه ، وما يحمله هذا الاستمرار من خطر على استقلال لبنان وسلامته وأمن مواطنه ، وعلى المقاومة الفلسطينية ومجمل حركة التحرر الوطني العربية .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان تدعو الجماهير الشعبية للتحلي باعلى درجات اليقظة والاستعداد لخوض شتى النضالات من اجل احباط هذا المخطط ، والدفاع عن المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل ، وحشد كل الطاقات والقوى ضد العدوان الاسرائيلي وتآمر الرجعية الداخلية .



أزمة التعليم: شروط الطرح الجماهيري واتجاهات البرنامج

القسم الاول : شروط الطرح الجماهيري

اذا كانت حركة الطلاب والمعلمين تشكو من القطاعية والتفاوت في النضج وتفادر خلفها مشكلة التعليم الابتدائي — وهو القطاع الرئيسي — دون ان تطرحها فعلا ، فان حل هذه العقد ليس رهنا بالتطور الذاتي في الحركة المذكورة وحدها . ذلك ان التطور الذاتي — وان حكمته الى هذا الحد أو ذاك قوانين خاصة به — يبقى ، هو نفسه ، رهنا بتحقيق عدد من المطالب يرتقي تحقيقها بالحركة الى مستوى اخر .

لن يبرز ثقل التصفية الداخلية كله مثلا ما لم تفرض الزامية التعليم . ولن يكتمل طرح الوظيفة الاجتماعية للتعليم ما لم تسحق مفاصل رئيسية في التصفية الداخلية . لكن تحقيق هذا أو ذاك من الاهداف الكبرى لحركة الطلاب والمعلمين يستلزم التفاف حركة جماهيرية قوية حول الهدف المذكور . هذا ما عانى منه الثانويون والجامعيون وأعلنته فصائلهم المتقدمة . لذا فان التجاوز الفعلي للقطاعية والتفاوت وطرح مشكلة المرحلة الابتدائية — رغم امكان خطوات قريبة في هذا السبيل — لا يستقيم مع بقاء حركة الطلاب والمعلمين في « خلوتها » الراهنة مع الدولة .

ما قدمته الجماهير

ماذا قدمت الجماهير الشعبية حتى الان لقضية التعليم ؟ قدمت طموحها الى تعليم ابنائها ، بعد أن بات التعليم وسيلة للافلات من انهيار مؤكد . وهذا كثير . لان أية سلطة — وان وظفت التعليم في خدمة نظامها ، لا تستطيع ان تسقط هذا التطلع من الحساب . واذا كانت الجماهير منقسمة على نفسها ، مستفلة مقهورة ، فان ذلك لا يبطل وزنها الدائم في سياسة السلطة ولا مقاومتها الاكيدة — وان كانت سلبية — للازمات التي يفرضها عليها النظام . السلطة مضطرة دائما لمزج القمع بالمسايرة او للمعاقبة بين هذا وذاك في موقفها من الجماهير .. ولو ان المسايرة تتخذ أشكالا تجهد في حفظ الامانة لمصلحة النظام الطبقية ، ولو انها ترمي الى تكريس الانقسام بين الجماهير والتشدد في قهرها والجماهير سبب ، دائما ، في انقسامات معسكر السلطة وفي تجاوز بعض اجنحته لمصالحه العامة ، وهي أمور تستطيع بعض تطلعات الجماهير ان تنفذ منها في بعض الظروف . لكن الثمن الذي يفرض على الجماهير ، في مدى أبعد ، يكون باهظا في معظم الاحيان . بهذا التطلع الثابت منذ ربع قرن الى التعليم استطاعت الجماهير ان تشارك في فرض توسعه . وتولت مصالح النظام تحديد وجهة التوسع وتوظيف التعليم في استغلال طبقات الشعب وقهرها .

عدا هذا الوزن ، الخافت الصوت غالبا بسبب تفتته ، قدمت الجماهير دعما مباشرا ، بمعنى معين ، لحركة الطلاب . فلم يكن صدفة منذ سنين عديدة ان يتلو التأسيس الفعلي للجامعة اللبنانية حرب ١٩٥٨ الاهلية ولا أن تفرض جامعة بيروت العربية وجودها في الظرف نفسه . ولم يكن صدفة منذ اسابيع معدودة ان تضع السلطة بعضا من المطالب الكبرى لطلاب الجامعة اللبنانية على طريق التنفيذ — ولو ماطلت فيه — بعد أن أضعفتها المواجهة مع موجة النقمة الجماهيرية ، اثر قمعها لعمال غندور المضربين . فعندما تخرج الحركة الشعبية من حالة التفتت الى حالة التعبئة ، ولو لايام ، يتجاوز الاثر الناجم عن ذلك هدف التعبئة المباشر وينعكس بصور مختلفة على توازن القوى في سائر المعارك القائمة .

ما قدمته الاحزاب الديمقراطية والنقابات

هذا كله لا يدانيه ما قدمته الحركة الشعبية « الرسمية » لقضية التعليم . فقد ظل مؤتمر « الرسمية » لقضية التعليم . فقد ظل مؤتمر « جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية » حول التعليم بلا أفق (انعقد عام ١٩٦٧) . ولم يتعد المساندة البعيدة لحركة الثانويين والجامعيين انذاك ولم ينطلق منه اي طرح واسع لقضية التعليم في القرى أو في الاحياء الشعبية ناهيك بالقواعد غير الطلابية للاحزاب ذاتها . وحين دعا « لقاء الاحزاب والقوى الوطنية » في العام الدراسي الماضي الى التظاهر للخروج باضراب الجامعة اللبنانية من الركن الذي زجه فيه تعنت السلطة ، برز تغير نسبي في الوضع ، على صعيد الحركة الطلابية نفسها . لكن هذا التغير لم تقابله فعلا بداية تبن شعبي نشيط لقضية الطلاب . فان قبول قيادة الاتحاد الطلابي لمبادرة الاحزاب لم يتح فرصة لقوى اليمين في الجامعة ترفع فيها صوتها مندد « بتسييس العمل الطلابي » . وكان فشل اليمين في هذا دليلا على مزيد من تقبل التسييس — بالمعنى المذكور — في صفوف الطلاب . غير ان الطلاب هم الذين حضروا بالنتيجة الى التظاهرة . ولم تستطع الاحزاب زج الفئات الشعبية الاخرى التي تقودها في بادرة المساندة . بل اقتصر الامر على وضع الوزن المعنوي لقيادات الاحزاب في كفة الحركة الطلابية . وهو أمر ليس جديدا رغم جدة الصيغة التي اعتمدها هذه المرة . وليس مرد هذا العجز الذي تبديه الاحزاب الديمقراطية الى عوامل ذاتية فقط ، فرغم التقصير الذاتي الواضح الذي يستبعد قضية التعليم عن المدارات اليومية لنشاط الاحزاب المذكورة (باستثناء نشاطها في صفوف الطلاب أنفسهم) يظل اصل المشكلة في المدى المحدود لاعتراف الجماهير بقيادة تلك الاحزاب لحركتها . وليس هذا عذرا بطبيعة الحال للتقصير الذاتي . فان احزابا ديمقراطية تجد نسبة عالية من اعضائها بين صفوف الطلاب وتلقى فيهم قاعدة متقدمة لنضالها الوطني الديمقراطي ، مطالبة ، رغم اهمية الجهد الذي تبذله في تاطير الحركة الطلابية ، بتجاوز هذا النطاق نحو طرح قضية التعليم بين سائر الفئات التي يطالها النضال الديمقراطي .

وتجد النقابات نفسها ، هي الاخرى ، بصدد التعليم ، في وضع أدنى بكثير من وضع الاحزاب . فرغم الورود الموسمي لمطلب تخفيض الاقساط المدرسية وأسعار الكتب في بعض البرامج النقابية ، ورغم حصول البعض من نقابات المستخدمين (الكهرباء ، البترول ...) على منح تعليم ، يجوز القول ان النقابات لم تقدم في معركة التعليم مساهمة تذكر . وأصل المشكلة هنا أيضا هو في بنية الحركة النقابية ومدى جماهيريتها . فان بقاء الاكثرية من عمال الصناعة وبقاء العمال الزراعيين خارج الحركة المذكورة وغلبة « أرستقراطية » المستخدمين عليها وغياب اتحادات الفلاحين تستبقي اكثر الفئات معاناة من أزمة التعليم خارج النضال الديمقراطي المبادر . هذا لا يعني أن اكتساب الحركة النقابية صفة الجماهيرية وتغير ميزان القوى بين صفوفها يضعها مباشرة في مواجهة أزمة التعليم . فهي ستواجه في البداية (وهي تواجه الان) صعيدا من العمل المطلبي لا يجد التعليم مكانا بارزا عليه (الاجور ، الثبات في العمل ، حرية العمل النقابي ، الخ ..) . لكن توسع الحركة النقابية نحو فئات كادحة بقيت خارجها حتى الان وتسلم عمال الصناعة لزمام القيادة فيها هما خطوتان على الطريق . فالنضال في سبيل ديمقراطية التعليم لن يقل طولا ، في أي حال ، عن النضال الوطني الديمقراطي كله . ولا يستثني الوضع الراهن قيادات الحركة النقابية القائمة ، هي أيضا ، من مسؤولية التقصير الذاتي . فهو يتمثل هنا في النكوص امام المطالب العامة التي تتحمل الدولة عبئها ويفترض تحقيقها مواجهة عامة مع هذه الاخيرة .

شروط وحدة الحركة الشعبية وعواملها

هكذا نجد أنفسنا مرة أخرى امام الشروط العامة لوحدة الحركة الشعبية واستقلالها . فنمو الاحزاب والنقابات وخضوعها لرقابة جماهيرية منتظمة يفترض كسر الولاء الجماهيري القائم للاقطاع الطائفي وانكشاف السلطة البرجوازية التابعة المتسترة خلفه . والعامل الموضوعي الذي يدفع الوضع الجماهيري في هذا الاتجاه هو الخراب الذي تلحقه أزمة النظام التابع بالانتاج الصغير وتشكل فئات طبقية — مهنية تدرك شيئا فشيئا وحدة مصالحها وعجز الوسيط الاقطاعي عن فرض مطالبها . واذا كانت الفئات البروليتارية هي الاسبق الى التشكل والاقرب الى ادراك المصالح المشتركة ، فان دخولها بقدم ثابتة الى ميدان النضال الديمقراطي الوطني لا ينفصل عن الوضع العام لحركة الجماهير . فالعمال لا يقفون وحدهم — ولا يستطيعون الوقوف وحدهم — ما دام النظام قادرا على « استيعاب » الطبقات الشعبية الاخرى وعزلها أو كسب ولائها ، واذا كان هذا قد ظل فعلا وضع النظام طوال عشرين عاما بعد حرب فلسطين واذا كانت حرب ١٩٥٨ الاهلية نفسها قد شكلت مرحلة من مراحل الاستيعاب وصلت الى اطراف اليسار نفسه ، فان بوادر التقهقر واضحة في السنوات الاخيرة . والطلاق — الذي تشكل أزمة التعليم واحدة من أبرز ظواهره — بين النظام وبين فئات متزايدة الاتساع من البرجوازية الصغيرة هو شرط ملازم لنهوض حركة الطبقة العاملة أولا ولنهوض الحركة الشعبية عامة . وليست أزمة التعليم عاملا وحيدا رغم حدتها . فتشكل فئات مهنية تحمل وعيا مباشرا لمصالحها يدفعه ايضا توسع الصناعة النسبي خلال السنوات العشر السابقة لحرب حزيران ونمو الزراعات الاحتكارية في الريف وتركز القطاع الرأسمالي في الزراعة وأزمة تسويق المنتجات الزراعية التي تضرب موجة التضخم الناتج عن تبعية السوق المحلية للامبريالية نسبة اسعارها الى أسعار سلع الاستهلاك والتجهيز المستوردة ، الخ ..

هذا كله يجعل الادارة معقلا رئيسيا من المعاقل الباقية في يد النظام . فهي المكان الاول الذي يتاح فيه ربط مصالح الجماهير في الدولة بعجلة الاقطاع السياسي . هذا الربط يستبقي تفتت الفئات المهنية ، في حدود متفاوتة ، ويرد فئاتها الى علاقات العائلات والطوائف والمناطق . والخوف من كسر هذه العلاقات ونهوض التنظيم المهني — والسياسي من ثم — بين الجماهير هو الذي يفسر بقاء هامش واسع من المسلك الاقطاعي في الدولة الشهابية والردة الصريحة الراهنة نحو اعادة الاقطاع الى سائر مواقعه السابقة . فـ « الاقطاع » الشهابي البديل المتمثل في رؤوس الادارة وفي ضباط الشعبة الثانية وجناح من الاقطاع التقليدي نفسه لم لم يكن قادرا على انشاء علاقة ولاء سياسي مع الجماهير . وكانت وسيلة لكبت التحرك الجماهيري وضبط الحركة الديمقراطية المنظمة في حدود الولاء هي التدخل المباشر والقمع . واذا كان الطاقم الحاكم الان لا يستبعد هذا ولا ذاك ، فان عودته الى فتح الادارة امام الاقطاع التقليدي هي عودة الى ركيزة مجربة تغني عن قمع دائم لم تعد تتيحه قدرة الدولة على معالجة — ولو نسبية — لمشكلات الجماهير ولا وضع النظام المعنوي في مواجهة القضية الوطنية . لكن العودة الى الاقطاع التقليدي لا تستطيع ان تكون الا خائفة مترددة قصيرة الانفاس . فالعوامل التي قامت عليها الشهابية (تضخم الادارة ، تزايد وزن الدولة في الاقتصاد ، ضرورة تنظيم النمو الرأسمالي والتصدي لازماته ، الخ .. ما زالت قائمة ولم يضعف منها الا عامل واحد — أساسي في الواقع — هو قدرة النظام على استيعاب الجناح « الحديث » من البرجوازية الصفيرة . لذا فان الحكم القائم لا يستطيع السير قدما في تخريب الادارة التي بناها الشهابيون وتعريضها حتى النهاية لصراعات الاقطاع السياسي ومطامعه المتناقضة . وهذه الحاجة الى مؤسسات ادارية ذات حد أدنى من الفعالية هي الحاجز الذي يقف عنده نفوذ الاقطاع السياسي وفعاليته في استقطاب الجماهير الى دائرة النظام ومنعها من اعتبار مصالحها الفعلية منطلقا لتنظيمها الذاتي . لهذا يضطر النظام الى مزج هذا الاستقطاب الضعيف بقمع متزايد . ولا يستطيع الاستقطاب المذكور ولا القمع ان يقفا طويلا في وجه عوامل موضوعية ذكرناها أعلاه تتلخص بها أزمة الرأسمالية التابعة وتدفع الحركة الشعبية شيئا نحو تاهيل نفسها بالتنظيم المستقل .

تبقى ملاحظة . وهي ان ادراكنا للمرحلة الطويلة التي يغطيها هذا السياق (سياق أزمة النظام ونمو الحركة الشعبية) ينبغي ان يجنبنا الوقوع في وهمين متناقضين :

أ — ان نعتبر المسافة التي تفصلنا عن قيام التحالف الطبقي المؤهل لحمل قضية التعليم الوطني الديمقراطي مبررا لاستبعاد أي تضامن شعبي راهن مع حركة الطلاب والمعلمين وعذرا لنكوص أجنحة هذه الحركة او الهيئات الديمقراطية الاخرى عن استقطاب ذلك التضامن . فالمنافذ الى تضامن مؤقت ، في الظروف الحادة ، أو نسبي ، منافذ مفتوحة دائما . والعمل على توسيعها واجب من واجبات الحركة الديمقراطية .

ب — ان نصل الى افتراض للمستقبل مؤداه امكان الفرز المطلق للقوى الطبقية ذات المصلحة في التعليم الوطني الديمقراطي أو في سواه من أهداف الحركة الشعبية الكبرى . فهذا الفرز المطلق كان مستحيلا على الدوام . وستبقى المهمة تغيير موازين القوى بين صفوف الحركة الشعبية في سبيل اتاحة طرح فعال لقضاياها ، وبينها قضية التعليم .

يبقى سؤال ايضا . ما الذي يجعل الحركة الشعبية أوفر قدرة على طرح قضية التعليم من حركة الطلاب والمعلمين ؟. والسؤال ساذج اذا اقتصر جوابه على الاشارة الى ضرورة توسيع القوى الطبقية المناضلة لفرض ديمقراطية التعليم ووطنيته . فهذا أمر بديهي. لكن العمال والفلاحين وسائر القوى الكادحة هم أيضا ذوو المصلحة في مطالب حركة التعليم وخاصة في أكثرها جذرية .. في الزامية التعليم الابتدائي والتكميلي وفي تعميم التعليم الرسمي وفي تنمية التعليم المهني وفي التصدي لسائر اشكال التصفية ، الخ .. واذا كان يستحيل الان ان نتصور اشكال المساندة — المتنوعة ، المتفاوتة ، التي تقدمها الى حركة التعليم حركة شعبية متماسكة ، واذا كان يستحيل ان نحدد سلفا وضع الدولة وسياستها انذاك ، فان الامر الاكيد هو ان المساندة المذكورة قادرة على اخراج حركة التعليم من موقع تغلب عليه الممارسة الدفاعية ، رغم اهميته البالغة وما كسبه وما يستطيع كسبه من جولات محدودة .

القسم الثاني : اتجاهات البرنامج

ما هي سمات البرنامج الذي يكفل تأطير قوى الحركة الشعبية حول مطلب التعليم الوطني الديمقراطي ؟ لا شك ان الحركة الشعبية تصنع خلال نموها برنامجها العام الذي تجد قضية التعليم لنفسها مكانا بارزا فيه . لكن صياغة البرنامج سلفا — على انه مشروع لا يجمد ولا يطوب — أمر يجيزه النضج الراهن لأزمة التعليم ولا تجادل وظيفة الكشف والإستقطاب وتحديد مقاييس النضال المرحلي التي يؤديها .

لا بد ان ينطلق البرنامج من وظيفة التعليم العامة في لبنان ، اي من كونه جهازا بين أجهزة الدولة الايديولوجية ومن السياسة التعليمية التي تفرضها هذه الوظيفة والمواجهة الشعبية لها . ولا يحتل التعليم حتى الان موقع الغلبة القاطعة بين تلك الاجهزة . فالعائلة والطائفة — وهما ابرز الاجهزة الاخرى — تفرضان وقعهما عليه وتدخلان في بنيته ومضمونه وتقومان ، عدا ذلك ، بمهمات مستقلة عنه حاسمة في تكوين المجتمع اللبناني الراهن ، رغم تراجع فعاليتها ، نسبيا ، في السنوات الاخيرة . فهما تشكلان قناعا لعلاقات القهر والاستغلال اذ تقدمان صيفا مزيفة للتضامن وللتناقضات الاجتماعية ، دون ان يحول ذلك بينهما وبين احتواء عناصر هامة من القهر والاستغلال تنمو في داخلهما (قهر المرأة في العائلة ، الاستغلال باسم التضامن الطائفي ، في المؤسسات الدينية ، الخ ...) ، لا ينجو التعليم من أثر هذين الجهازين بل تخضع أوضاعه لهما خضوعا بارزا (تنمية علاقات الطاعة العائلية في التعليم ، التمييز بين الجنسين في موقعهما من التعليم ، تكريس الايديولوجية الطائفية بواسطة التعليم ، الخ ..) والتعليم — في تداخله هذا مع الاجهزة الايديولوجية الاخرى — يؤدي للنظام خدمتين متلازمتين :

١ — تثبيت قسمة العمل الاجتماعي وما يتبعها من سيطرة طبقية اي اعادة انتاج علاقات الانتاج . ٢ — تثبيت السيطرة الطبقية القائمة ، بفرض ايديولوجية ترى في النظام الاجتماعي القائم النظام الوحيد الممكن او المناسب .

ولما كانت علاقات الانتاج القائمة قد بدأت تضيق بتوسع التعليم ، تبعا لازمة الرأسمالية وتبعيتها التي تحول دون نمو متوازن لقطاعات الانتاج ، فانها تفرض حدودا على توسع التعليم ، عدا فرضها توازنا في خدمتها بين قطاعاته ومضمونا معينا عليه . هذه الحدود هي ما يؤدي الى التصفية . ولما كان التعليم وسيلة من الوسائل التي تعين الموقع الطبقي والعلاقة بالطبقة المسيطرة وسلطتها ، فان التصفية تطال اولا طبقات الشعب الموجودة في موقع التناقض مع السيطرة الطبقية القائمة . فهي اذن تصفية طبقية لا تعني الطلاب وحدهم ، بل تعني الطبقات التي ينتمون اليها .

ولما كانت التصفية تواجه ، بطبيعة الحال، مقاومة من الذين يتعرضون لها ، فان السلطة تواجه هؤلاء بالقمع الذي يتراوح بين تقنين قمعي للعلاقات في مؤسسات التعليم وفرض بنية قمعية عليها ، بالتالي ، وبين القمع المباشر للتحركات .

لذلك فان البرنامج الشعبي للتعليم يتصدى للظواهر الاتية :

أولا : ملاءمة التعليم مع علاقات الانتاج القائمة وتوظيفه في اعادة انتاجها ، وتتم بوسيلة رئيسية هي فرض توازن معين بين قطاعات التعليم يرهن مهارات الشعب بحاجات النظام القائم . يتمثل ذلك بتغليب المهارة غير المنتجة على المهارة المنتجة تبعا لغلبة قطاع الخدمات . ويتبع هذا التوازن بين قطاعات التعليم ، طبعا ، توازن في مضمون التعليم يقوم على الحشو وتغليب المواد ذات المنفعة الاجتماعية الهامشية .

ثانيا : ملاءمة مضمون التعليم مع الايديولوجية السائدة . يتم ذلك بفرض نمط من الثقافة العامة يضع النظام الطبقي خارج البحث ولا يقدم أدوات لنقده او يبرره حيث يلامس السياسة . فيكتب التاريخ بمقتضى مصلحة النظام وتخضع التربية الاجتماعية لحاجاته . أما عوامل هذا الاخضاع فهي خاصة ترويج الولاء للمعسكر الامبريالي الذي يواليه النظام واظهار العزلة اللبنانية عن الوطن العربي على انها معطاة منذ الازل وباقية الى الابد . وهي أيضا تكريس ايديولوجية الطاعة والولاء للسلطة القائمة واحترام مؤسسات النظام الاجتماعي ، من العائلة الى الطائفة الى الدولة ، والدعوة الى قبول الانقسام الطبقي واعتباره من معطيات الطبيعة الانسانية وتمجيد الاستغلال والجمع بين تحقير العمل اليدوي ودعوة العاملين الى الاخلاص في خدمة الطبقة المسيطرة . ومن عوامل الاخضاع الايديولوجي نفسها ، أخيرا ، طمس التناقض الطبقي وتقديم تعايش الطوائف وتنافسها على انه الصيغة المثلى للتضامن الاجتماعي واعتبار التجارة والهجرة رسالة خالدة للبنانيين وبديلا عن دحر التبعية والتخلف والاستغلال في وطنهم . ويتولى التعليم الخاص الجانب الاهم من وظيفة التعليم الايديولوجية . فهو مكان اللقاء الاول بين التعليم والطائفية وهو أهم المراكب التي تتغلغل الامبريالية الثقافية على متنها ، فتنشر فكرها وتبني المهارات المحلية التي تحتاج اليها الامبريالية في لبنان وفي أقطار عربية أخرى .

ثالثا : التصفية : وهي تعبير عن حاجتي النظام المذكورتين اعلاه . فاستبقاء الجهل هو نوع من الاخضاع الايديولوجي . واعادة الصفوف تأجيل لوصول المتعلم الى سوق العمل . والاسقاط من دائرة التعليم باكرا تخفيف لضغط المتعلمين على مواقع الامتياز الطبقي . وتتم التصفية على ثلاث مراحل :

أ — قبل دخول المدرسة : ووسيلة ذلك هي لا الزامية التعليم ولا مجانيته وتقصير مؤسساته عن استقبال التلامذة جميعا وترك القطاع الاوسع منه لتحكم التجار ومستثمري الطائفية ومتعهدي التعليم الارستقراطي من أجانب ومحليين ، وعدم توفير المعونة للعائلات الشعبية لتتمكن من ارسال ابنائها الى المدرسة .

ب — اثناء الدراسة : بابعاد المناهج عن الثقافة والمهارة الشعبيتين وبفرض نظام للامتحانات لا يمتحن ، في عدد من المواد سوى براعة التعبير البرجوازية ويقوم على الصدفة في مواد أخرى ، وبفرض اللغة الاجنبية منذ المرحلة الابتدائية وتغليبها في سائر المراحل ، وبمنع الطلاب الفقراء من التفرغ واعتبارهم خارج القوى المنتجة وبفرض تجهيز ذي مستوى بالغ التدني على مؤسسات التعليم الشعبية وتأطير يؤتى به عديم الكفاءة التربوية، في الغالب ، ولا يبذل أي جهد فعلي لرفع كفاءته .

رابعا : القمع : وهو يبدأ بالقمع الايديولوجي المشار اليه اعلاه والمتمثل هنا خاصة بالعلاقة التعليمية بين المتعلم والمعلم وبمضمون التعليم عامة ويمر بالتركيب الاداري للمؤسسات وتوزيع السلطة فيها وبتعويق التنظيم الديمقراطي وشل فعاليته وينتهي بالقمع المباشر .

محاولة برنامجية

والبرنامج الوطني الديمقراطي في التعليم هو الذي يتصدى لهذه الظواهر الاربع منطلقا من التناقض بين جماهير الشعب والنظام القائم محددا لحركة الجماهير هدفا هو اقامة نظام وطني ديمقراطي للتعليم يتم اعداد شروطه في هذه المرحلة ويرسى بناؤه بعد الثورة الوطنية الديمقراطية . لذا فان اتجاهات البرنامج المذكور هي تعبير عن مقاييس المواجهة مع كل من الظواهر الاربع اعلاه . هذه الاتجاهات هي التالية :

أولا : في التصدي لعلاقة التبعية بين النظام التعليمي القائم ونمط الانتاج المسيطر ، تناضل الحركة الوطنية الديمقراطية :

أ — لتحقيق توازن جديد بين قطاعات التعليم يغلب المهارة الانتاجية بمستوياتها كلها والمهارة اللازمة للخدمة الاجتماعية الشعبية على المهارة الموظفة في سوق الخدمات التابعة.

ب — لفرض مضمون جديد للتعليم العام او النظري يزيل منه الحشو والمواد المقطوعة الصلة بالمنفعة الاجتماعية في معناها الواسع ، المعيشي والفكري والفني ، ويحل محلها مواد ذات صلة بقضايا الجماهير ، على اختلافها .

ثانيا : في التصدي لوظيفة التعليم الرامية الى تغذية الايديولوجية المسيطرة وتكريسها ، تناضل الحركة الوطنية الديمقراطية :

أ — لتعميم المواجهة النقدية لمناهج التعليم التي يعرضها النظام والعمل على تغييرها في اتجاه يجرد النظام تدريجيا من قدرته على فرض ايديولوجيته عبر التعليم ولتقديم أدوات تتيح نقد نظام التعليم من حيث تكوينه نخبا مفصولة عن حياة الجماهير ومن حيث انتاجه مؤسسات نخبوية يتم فيها اعداد ملاكات النظام العليا ويقدم « مستواه الرفيع » على انه غاية في ذاته ويستعمل لتغطية الاهمال الفادح في تجهيز مؤسسات التعليم الشعبية وتأطيرها ، ومن حيث ترويجه لايديولوجية الطائفية والتجارة وما يتصل بها من عزلة عن الشعوب العربية وتبعية للامبريالية واستغلال وقهر ، الخ .. وما تفترضه من تكريس أبدي للنظام القائم .

ب — لاحداث « مناطق محررة » في نظام التعليم يمارس فيها التعليم المضاد وتنمي فيها ايديولوجية الجماهير الثورية ، أكانت هذه المناطق مدارس حرة تمارس تعليمها على هامش نظام التعليم أم نوادي ومراكز ثابتة أو مؤقتة للبحث والنقاش ام دورا ثورية للنشر أم وحدات ثورية لمحو الامية الخ ..

ج — لضرب التعليم الخاص الطائفي او الاجنبي او الارستقراطي وفرض رقابة شعبية منظمة يتولاها الاهلون والطلاب والمعلمون على مضمون التعليم الرسمي المعمم .

ثالثا : في التصدي للتصفية الطبقية على صعيد التعليم ، تناضل الحركة الوطنية ◀

الديمقراطية :

أ ــ لفرض الزامية التعليم ومجانيته ، للفتيان والفتيات ، حتى سن الخامسة عشرة ولتعميم التعليم الرسمي ، وتحقيق منح التعليم للعاملين واستيعاب التعليم التجاري ــ الشعبي خاصة ــ في قطاع الدولة .

ب ــ لفرض مناهج متنوعة تنوع المهاره الشعبية والحاجات الوطنية ولاستبعاد الحشو ولالغاء اللغة الاجنبية من المرحلة الابتدائية وتغليب اللغة القومية عليها في سائر المراحل وتعريب المواد العلمية والادبية لابعاد نظام الامتحانات عن الخط ومقياس المرونة اللفظية وتحكم المصححين ولتوفير شروط التفرغ للطلاب وشروط استكمال التاهيل المهني وكسب الثقافة للعاملين ولاعتبار الطلاب عاملين قيد الاعداد ولتحسين التجهيز في مؤسسات التعليم الشعبية ورفع كفاءة الهيئة التعليمية فيها واحداث رقابة ذاتية وطلابية وشعبية على انتاجيتها .

ج ــ لتحميل النظام امام الجماهير مسؤولية بطالة المتعلمين ورفض القبول بحدود سوق العمل ذريعة للتصفية الطبقية المسيطرة ، واستكمال الملاكات اللازمة التي يهمل النظام استكمالها في سائر المرافق ذات المنفعة الشعبية (التعليم ، الصحة ، الخ ...) .

رابعا : في التصدي للقمع تناضل الحركة الوطنية الديمقراطية :

أ ــ لكسر علاقة الطاعة الابوية بين المعلم والمتعلم وبين الرئيس والمرؤوس في مؤسسات التعليم وفرض مقاييس حرة ، متكافئة ، فردية وجماعية ، بين جميع الفرقاء ، تطلق مبادرتهم وترفع طاقتهم على الانتاج وتشرك كل فريق في محاسبة اعضائه .

ب ــ لفرض حق التعبير والنشر والاضراب والتظاهر والعمل النقابي والسياسي والدعوة اليه داخل المؤسسات وخارجها ، للعاملين في التعليم والمستفيدين منه ، ولتسهيل ممارسة هذه الحقوق .

ج ــ لتعميم صيغة التنظيم النقابي وانشاء الاتحادات النقابية في قطاعات التعليم جميعا ، للمعلمين والمتعلمين ، ولتجاوز النزعة القطاعية وحالة التفاوت ، تدريجيا ، بين الحركات المناضلة في حقل التعليم ولدمج نضالها في النضال الوطني الديمقراطي العام ، مع نمو هذا الاخير ، ولتوظيف قواها في الدفاع عن مصالح الجماهير العامة .

عدا هذا كله ، تجد المطالب المعيشية للعاملين في التعليم مكانها بين قضايا النضال الديمقراطي العام وتخرج ، نسبيا ، من حدود قضية التعليم نفسها . لذا لا تطرحها هذه الاتجاهات البرنامجية مباشرة ، اما غايتنا من الاتجاهات نفسها ، فلم تكن حصر المطالب بل تصنيفها وطرح الاهداف العامة الناشئة عنها . وقد حاولت اتجاهات البرنامج هذه ان تزاوج قدر المستطاع بين الدقة والمرونة وألا تتعدى درجة التحديد التي يتيحها الوضع الراهن لحركة التعليم ولازمته . وهي ، على أي حال ، مطروحة للمناقشة .

(انتهى)

قضية الايجارات

الحركة الشعبية تتصدى للمشروع الحكومي

المشروع يجسّد خضوع السلطة لمصالح كبار الملاكين

بعد تمديد قانون الايجارات الصادر سنة ١٩٦٧ أكثر من مرة ، وبعد مطالبات عديدة من قبل الحركة الشعبية ، وأمام الحاجة لاعادة تنظيم مسألة الايجارات ، أصدر مجلس الوزراء مشروع قانون أحاله على مجلس النواب مع ضغوط لتمريره بسرعة دون اعطاء أية مهلة لدراسته واقتراح التعديلات اللازمة عليه من قبل الحركة النقابية والاحزاب التقدمية ، وكافة الهيئات الشعبية .

ــ وأية نظرة خاطفة الى مواده تكشف عن سوء نية الحكومة من وراء تمريره ، فقد اتى المشروع خلوا من اية مادة تلزم المالكين بتخفيض الايجارات سواء كانت عادية او فخمة لا بل اقر زيادة من ٥ الى ١٥ بالمئة على الايجارات المعقودة قبل عام ١٩٦٣ . وكشف هذا النقص جزئية المكتسبات التي تضمنها المشروع ، من حيث تشديد مواصفات الابنية الفخمة باضافة شرط وجود جهاز التبريد المركزي في المنازل من ١٥ حزيران حتى ١٥ ايلول وكاراج لوقوف سيارات سكان البناية وجهاز هاتف داخلي بين المنزل والبواب (انترفون) ، ومن حيث زيادة التعويض المتوجب دفعه من المالك الى المستاجر لقاء اخلاء الماجور ، الى ما يعادل ايجار سنتين اذا لم تنقض خمس سنوات على الايجار ، وايجار سنة اذا انقضت خمس سنوات عليه.

فتشديد شروط مواصفات الابنية الفخمة يصبح دون فائدة اذا لم يقترن بتخفيض ايجارات الابنية التي تصبح عادية بعد التشديد ، وحتى في هذه الحالة فانه لا يفيد غير الفئة التي كانت تسكن في ابنية فخمة قبل اصدار القانون وهي تتشكل اساسا من اصحاب المداخيل المرتفعة . وتبقى بالطبع اغلبية المستاجرين من اصحاب المداخيل الضئيلة والمحدودة والفئات الشعبية والشغيلة بشكل خاص ، تنوء تحت وطاة ايجارات مرتفعة تقتطع ثلث او نصف الدخل على الاقل بحيث يعجز ما تبقى منه عن تلبية ابسط متطلبات الحياة كالغذاء والكساء والدواء والتعليم واجور النقل وغيرها ، التي ارتفعت بدورها الى حد جنوني انخفض بنتيجته مستوى معيشة اوسع فئات الشعب الى درجة البؤس والعوز .

السلطة تمثل مصلحة كبار الملاكين

● يعبر تجاهل مشروع الحكومة لمطالب الحركة الشعبية عن خضوعه الكامل لمصالح كبار الملاكين العقاريين والشركات العقارية المساهمة على حساب مصالح اوسع جماهير المستاجرين ويؤكد في الوقت نفسه سياسة الحكم المعادية لقضايا الشعب المعيشية ، والتي ترجع اصولها في مشكلة الايجارات الى سنة ١٩٢٥

العقد شرعة المتعاقدين

في تلك السنة اخضعت الحكومة مسالة الايجارات الى القانون العادي ، قانون العقود والموجبات الذي ينص على قاعدة : « العقد شرعة المتعاقدين » حيث تحكم المالك بموجبها بفرض العقد الذي يرغبه استنادا الى قدرته المطلقة في تقرير عنصر العقد الاساسي وهو بدل الايجار . وحيث برهن تطبيق هذه القاعدة التي تستند في الاصل الى قاعدة العرض والطلب الاقتصادية عن الاستغلال البشع لحاجة المواطنين الى مسكن ياويهم وعن تفاقم مسالة الايجارات وتحولها الى مشكلة اجتماعية اضطرت السلطات تحت ضغط الحاجة لمعالجتها الى اصدار القوانين الاستثنائية .

القوانين الاستثنائية

صدر اول قانون استثنائي سنة ١٩٣٨ ثم اعقبته مجموعة قوانين اخرى وضعت قيودا على حرية التعاقد في مسالة الايجارات وكان ابرز هذه القيود تحديد اصول الاسترداد والاخلاء وتعيين محكمة خاصة للفشل في قضايا الايجارات . ثم كان قانون ١٩٦٧ الذي اقر تخفيضا على الايجارات المعقودة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ . وبالطبع لم تخرج هذه القوانين عن القاعدة الاساسية انما اكتفت بفرض بعض القيود التي قابلتها من الجهة الثانية نصوص مجحفة كزيادة الايجارات المعقودة قبل ١٩٤٣ حيث وصلت الى ٣٠٠ و ٤٠٠ بالمئة واقرار بدعة الابنية الفخمة

بدعة البناء الفخم

وكان ابرز ما نصت عليه القوانين الاستثنائية كمقابل للمكتسبات هو اقرارها بدعة الابنية الفخمة ثم اخراجها من نطاق نصوص القانون الاستثنائي اي اعادتها الى نطاق حرية التعاقد المطلقة . ولم يقف اثر حرية التعاقد في الابنية الفخمة عند حدود ابعاد جزء من الابنية عن قيود القوانين الاستثنائية بل تعداه الى التاثير على الايجارات المحكومة باصول القانون الاستثنائي بحيث دفعتها الى الارتفاع لتلتحق بايجارات الابنية الفخمة المرتفعة جدا وبذلك اصبح مقياس بدل الايجار العادي هو بدل ايجار البناء الفخم .

كما ان اثر حرية التعاقد في الابنية الفخمة يبدو واضحا باتجاه تحويل الرساميل الى الاستثمار في الابنية المذكورة على حساب استثمارها في الابنية المتوسطة التي يستطيع اصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة دفع بدلات ايجارها ، والتي ساهم تطورها على مدى طويل في معالجة ازمة السكن نفسها .

ارتفاع كلفة البناء

● واذا كانت سياسة السلطة تجاه مسالة الايجارات تساهم برفع البدلات فان المشكلة تجد اصلها في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يدفع كلفة البناء الى الارتفاع بصورة مضطردة نتيجة التحاقه بالسوق الرأسمالية العالمية التي نستورد منها مواد البناء ذات الكلفة المرتفعة كالتجهيزات الصحية والمواد الاولية المصنعة التي تعيد بعض المعامل في لبنان تحويلها وتقطيعها كالحديد والالمنيوم ووسائل التدفئة والتبريد وغيرها من المواد التي يتوجب وجودها بصورة اساسية في البناء الفخم . وهذه تدفع بدورها كل مواد البناء المصنوعة في لبنان والتي تستعمل في كل الابنية العادية منها والفخمة الى الارتفاع واذا اضفنا الى كل ذلك الارتفاع الهائل الذي اصاب سعر الارض بتشجيع من الدولة التي لا تضع حدا للمضاربة باسعار الارض والتي تدعي المحافظة على مصالح صغار الملاكين من خلال امدادهم برساميل مرتفعة ثمنا لارضهم في وقت اصبحت فيه اغلب الملكيات في المناطق ذات الريع المرتفع في حوزة البنوك والشركات العقارية المساهمة حيث حولت رساميلها للاستثمار في قطاع البناء بصفة قطاع استثمار اساسي يجذب اليه اضافة للرساميل المحلية الرساميل الاجنبية والعربية المكدسة في البنوك كما اشارت الى ذلك احصاءات البنك المركزي مؤخرا .

ان ارتفاع سعر الارض هذا الذي ساهم بدوره في رفع كلفة البناء بصورة اضافية ينعكس بالطبع في ارتفاع ايجارات لا يجد المستثمرون سبيلا لاستردادها الا بالاقتطاع من مداخيل المستاجرين .

حدود المطالب الشعبية

واذا كانت مشكلة الايجارات تجد اصلها في طبيعة الاقتصاد اللبناني الذي شرع لحرية الاستيرادد ولتحكم الرأسماليين من تجار وصناعيين ومقاولين بحياة اغلبية اللبنانيين ، واذا كان الحل الجذري بالتالي هو في تغيير هذه التركيبة الاقتصادية ، واذا كانت هذه المسالة ليست في متناول الحركة الشعبية في الوقت الراهن ، فانه من الممكن حاليا التاثير على سياسة الحكومة بحيث لا تاتي مطابقة بصورة مطلقة لمصالح كبار الملاكين العقاريين واصحاب الشركات العقارية المساهمة ، وبحيث تاخذ في الحسبان مطالب جموع المستاجرين في تخفيض الايجارات وتخفيض كلفة المعيشة بصورة عامة ، دون اي توهم من قبلنا بامكان تعديل السياسة المذكورة تعديلا كبيرا . هذه السياسة التي اتى مشروع قانونها الاخير يكشف رغم المطالبات الشعبية بتخفيض الايجارات عن تغليبه مصالح كبار الملاكين على مصالح اغلبية اللبنانيين مع ما تضمنه من بعض التحديدات المطلوبة حول تشديد شروط مواصفات البناء الفخم وتعويضات الاخلاء وذلك لامتصاص وتطويق كل احتمالات تحرك شعبي يطالب بوضع حد لارتفاع الايجارات وبتخفيضها .

وبالفعل تمكنت الحركة الشعبية سابقا من اجبار الحكومة على اعطاء بعض المكتسبات وبامكانها حاليا ان تنتزع المزيد من المكاسب اذا تمكنت بالطبع من جمع صفوفها وتوجيه نضالها بقوة وحزم .

وفي هذا السياق تاتي مبادرة لقاء الاحزاب التقدمية والوطنية والهيئات العمالية والنسائية الى قيادة تحرك شعبي من اجل :

١ ــ توقيف تمرير مشروع الحكومة

٢ ــ تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥٪

٣ ــ عدم زيادة الايجارات المعقودة قبل ١٩٤٣ والتي ازدادت بما فيه الكفاية .

٤ ــ وزيادة الرسوم والضرائب على الشقق التي تبقى فارغة اكثر من ستة اشهر ببدل سنوي يعادل نسبة معينة من كلفة بنائها . واللجوء الى مصادرتها لتاجيرها بعد انقضاء المهلة المذكورة .

٥ ــ الاسراع في تنفيذ مشاريع المساكن الشعبية .

الأراضي المحتلة

الخلافات بين زعماء إسرائيل حول مصير الاراضي المحتلة

دار في خلال الشهر الماضي نقاش بين الزعماء الاسرائيليين حول مصير الاراضي المحتلة (١٩٦٧) ، وياتي هذا النقاش في سياق النزاع الذي بدأ بين القادة الاسرائيليين على خلافة منصب رئيسة الوزراء بعد أن أعلنت غولدا مائير عن عزمها في اعتزال السياسة بعد الانتخابات القادمة والتي ستعقد في خريف ١٩٧٣ . والجدير بالملاحظة ان ابراز وتضخيم حجم الخلافات بين زعماء اسرائيل من قبل أجهزة الدعاية الاسرائيلية جاء بعد اعادة انتخاب نيكسون رئيسا للولايات المتحدة وفي ظل جو سياسي تنشط فيه الاشاعات حول مناورة أمريكية جديدة لتسوية النزاع في المنطقة العربية والنقاش حول مصير الاراضي العربية المحتلة بين كبار المسؤولين الاسرائيليين ليس بحد ذاته حدثا يستحق الاهتمام أو الجدية . الا أن مجمل الظروف التي أحاطت بهذه المناقشات تستدعي تسجيل الملاحظات العامة التالية :

١ ــ أظهر النقاش ، بشكل صريح واضح، ان هنالك اجماعا بين رجال الحكم أنفسهم وداخل حزب العمل الحاكم ، على ضرورة التوسع على حساب المناطق العربية المحتلة أما الاختلاف في الرأي فيدور حول كمية ونوعية المناطق التي يجب ابتلاعها . ان المسألة من وجهة النظر الاسرائيلية ، لا تدور حول الانسحاب أو عدمه ، بل هي مسألة «تنازل» عن أراضي محتلة أو عدم تنازل .

٢ ــ ان السبب في التردد الرسمي على ابتلاع جميع الاراضي العربية ينبع من تخوف حكام اسرائيل من تحول اسرائيل مع الزمن الى بلد ثنائي القومية بسبب وجود مليون ونصف عربي في هذه المناطق واحتمال ارتفاع نسبتهم بسبب التكاثر الطبيعي . فلا أحد من المتنافسين يدعو الى الانسحاب الكلي من هذه المناطق . وحتى دعاة الانسحاب الجزئي يشترطون الانسحاب وفق « حدود آمنة » يعترف العرب بها ، ويوقعون عليها .

٣ ــ تميز النقاش كذلك بتجاهل كامل لرأي أهالي الاراضي المحتلة العرب من جهة وبعدم اكتراث لمواقف الدول العربية الرسمية من جهة أخرى . أي ان اسرائيل تتعامل مع المناطق العربية المحتلة وكانها قضية اسرائيلية داخلية .

ان سمات النقاش هذه تستند الى طبيعة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية توسعية عنصرية . فتوسيع رقعة الارض التي تسيطر عليها اسرائيل تفرضه السمة التوسعية للصهيونية ، وتوسيعها لتحوي أقل ما يمكن من السكان العرب تقرره الطبيعة الاجلائية العنصرية للصهيونية ، وأما التجاهل الكامل لرأي المواطنين العرب أهالي البلاد فينبثق من المبدأ التي قامت وتستمر عليه السياسة الصهيونية وهو تجاهل وجود شعب فلسطيني عربي أولا ورفض الاعتراف بحقه في تقرير مصيره ثانيا .

يعتبر موشيه دايان ، وزير الدفاع ، ويغال آلون ، نائب رئيسة الوزراء، وبنحاس سابير ، وزير المالية ، من أبرز المتنافسين على رئاسة الحكومة بعد مائير . ويمكن تلخيص النقاش الذي دار في سكرتيرية حزب العمل حول مصير المناطق المحتلة على النحو التالي:

يصرّ دايان (وقد تولى وزير النقل شمعون بيريز عرض وجهة نظره) على الاحتفاظ بالاراضي المحتلة وضمها لاسرائيل باستثناء بعض التنازلات غير المحددة في سيناء . ويريد دايان وأنصاره الاحتفاظ بالاراضي العربية دون منح سكانها حقوقا سياسية . ويطالب بضرورة المبادرة وتخطيط وتنفيذ أعمال ومشاريع في الضفة الغربية تكمل هضمها وتصفي مشكلة اللاجئين داخل الاراضي المحتلة بدمجهم التدريجي في مجالات العمل والاسكان واخراجهم من المخيمات . ان ما يريده دايان فعلا هو استمرار الاحتلال وحق أسرائيل في استيطان تلك المناطق مع المحافظة على انتماء سكانها ــ اسميا ــ الى الاردن .

أما سابير (وزير المالية) ــ والذي يتمتع بتأييد الاغلبية في الحزب ــ لا يعارض مبدئيا ضم المناطق العربية المحتلة ولكنه يخشى تحول اسرائيل الى بلد « ثنائي القومية » . فقد شدد على الخطر السكاني الكامن في ضم المناطق وحذر بأن اضافة مليون عربي من المناطق قد « يؤدي الى خنق الدولة اليهودية » . وتلا سابير احصاءات رسمية تفيد بأن عدد السكان في اسرائيل والاراضي العربية المحتلة سيصل بعد ٢٥ سنة الى ٩ ملايين منهم أربعة ملايين عربي . ان مخاوف اخرى تراود سابير في ميدان العمل العربي داخل اسرائيل . فهو يخشى ان يؤدي «اغراق السوق بالعمل العربي » الى أخطار اجتماعية وسياسية وأمنية . ويعارض سابير دايان وأنصاره الذين يرون في الوضع الحالي سلاما واقعيا ويرى « انه ليس هنالك أي فرق بين قرار رسمي بالضم وبين الضم دون قرار ، ففي الحالتين ستكون النتيجة مليون عربي اضافي لدولة اسرائيل » . وتعيد هذه المخاوف الى الاذهان فلسفة « العمل العبري » العنصرية التي اشترك في تنفيذها سابير بنفسه في سنوات العشرين عندما قام بتنظيم دوريات حراسة قرب البيارات ضد العمال العرب .

أما يغال آلون (نائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم) فيدعو الى استغلال ما يسميه بالفترة الانتقالية التي تمر بها المنطقة اليوم لخلق حقائق ثابتة من ناحية اقليمية وخلق شبكة علاقات بالسكان العرب والدول المجاورة . ان فكرة « الدولة اليهودية » مع أكثرية يهودية ساحقة هي أساس منطلقات كل من سابير وآلون في نقاشهما مع دايان . ان الخوف من البعبع السكاني شكل الاساس الذي يقوم عليه مشروع آلون الذي يقضي بضم مناطق الى اسرائيل بدون سكان ، وهذا الاعتبار هو ما أملى التعرجات الجغرافية التي تميز بها المشروع . وآلون من مؤيدي فكرة الاتحاد الفدرالي الاردني ــ الفلسطيني مع تحفظ مطلق حسب قوله تجاه مشروع الملك حسين ، ويؤيد هذا الرأي زعيم الحزب الليبرالي المستقل موشيه كول . كما اظهر آلون موقفا ايجابيا من الكيان الفلسطيني وقال انه « ينتمي الى الذين يعتقدون ان الظروف التاريخية تساعد على تكوينه ، حتى اذا لم تكن له جذور عميقة في التاريخ » (!) ان ما يريده آلون هو الوصول الى تسويات أقليمية واتفاقات تمنح اسرائيل حرية الوصول الى كل الاراضي العربية المحتلة من دون لن تشرف اسرائيل اشرافا مباشرا عليها كلها (استعمار غير مباشر) .

ويعبر المعلقون الاسرائيليون رأي غولدا مائير الذي يرفض خلق أقلية عربية كبيرة في



اسرائيل بمثابة رفض لافكار موشيه دايان وشيمون بيريز . ويبدو ان غولدا مائير تريد خارطة تشبه الى حد ما ، الخارطة التي رسمها آلون في مشروعه الشهير مع مزيد من الارض . فهي لا تريد دولة ثنائية القومية ، دولة تكون معها دائمة قلقة « هل الطفل المولود ، يهودي ام غير يهودي ؟ » . انهاتريد دولة ذات أكثرية يهودية حاسمة .

ومن جهة أخرى فقد أيد بارليف (وزير التجارة والصناعة) السياسة الحالية في الاراضي المحتلة ودعا لزيادة الاستيطان في هذه الاراضي . وقال « أنا لا أستطيع أن أرى أي حل سياسي تصنع في اطاره محطات جمارك بين هذا المكان (اسرائيل) ونهر الاردن . أنا لا أرى أي حل سياسي لا يستطيع خلاله أي مواطن من الاراضي العربية القدوم والعمل هنا ، وأنا لا أرى أي حل سياسي لا يستطيع خلاله أي يهودي الاستثمار أو اجراء نشاط في الاراضي المدارة » . واقترح بارليف فرض ضريبة ملائمة على المنتجين وأصحاب المصانع في الاراضي العربية وذلك لمنع المنافسة مع المنتجين في اسرائيل .

فمن الواضح اذن ان الخلاف بين قادة الاحتلال هو خلاف يغلب عليه الطابع النظري أولا وينطلق ، ثانيا ، من مقومات الصهيونية نفسها وهي : التوسع ، والعنصرية ، والاستعمار بانواعه المعروفة . ان الخلافات بين زعماء اسرائيل هي في الواقع تمايزات طفيفة حول اسلوب تنفيذ المخطط الصهيوني لتحقيق أكبر ما يمكن من أهدافها مجتمعة . أي ان العملية الصهيونية تسعى لتحقيق أكبر قسط من التوسع بدون أن يؤدي هنا الى الاخلالبنقاء الدولة الاسرائيلية العنصري. ان ما تجاهله تماما النقاش الاسرائيلي هو الواقع الاقتصادي الذي خلقته اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة . فقد تم فعلا خلق وضع تبعي للاقتصاد العربي المحتل ــ على طريقة تقسيم العمل الامبريالي على الصعيد العالمي ــ يخدم الاقتصاد الاسرائيلي . فقد غزت اسرائيل السوق العربية في الاراضي المحتلة بما قيمته ــ حسب المعطيات الاسرائيلية الرسمية ــ ١٤٦٦٤ ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧١ . لقد أصبح الحجم الكلي التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة يوازي أكثر من ثلث تجارة اسرائيل الخارجية (باستثناء الماس والحمضيات) . هذا بالطبع عما تربحه اسرائيل سنويا من استثمارها للايدي العاملة العربية (ما يقارب من ١٠٠ ليرة اسرائيلية) ومن استثمارها للبترول العربي في سيناء ، (٨٠ مليون دولار سنويا) . فمن المؤكد اذا ان اسرائيل لن تفرط طواعية وبمحض ارادتها بهذه الاراضي ما دامت تستفيد منها هذه الفوائد الاقتصادية ، هذا عدا عن الفوائد السياسية والاستراتيجية التي يوفرها لها وجودها في الاراضي العربية المحتلة .

ان هذا يكفي لابراز مدى ما وصلت اليه أجهزة الاعلام العربية التي روجت لهذه المناقشات ووصفتها بانها صراع على السلطة وبانها تعكس « ازمة » الاحتلال التي تعيشها اسرائيل . ان اخطار تصور كهذا تمكن ، بالنتيجة ، في الترويج للمنطق الاسرائيلي الصهيوني الذي يقول بان سلطات الاحتلال هي صاحبة الحق في تقرير مصير الاراضي المحتلة ، والذي يخفي ويطمس الحقائق الاستعمارية التي ما انفك العدو يخلقها منذ عام ١٩٦٧ ، الا أن أخطر ما يحمله الترويج لهذا المنطق ، في الظرف الحالي ، هو افساح المجال أمام القوى العربية المتخاذلة لقبول أية مبادرة امريكية جديدة تحت ستار تعميق التناقضات الاسرائيلية الداخلية . ليس هنالك ازمة احتلال وانما ازمة يعاني منها شعب يعيش تحت الاحتلال .

ان الموقف الوطني السليم تجاه جميع المناقشات داخل الاحزاب الصهيونية ، مهما اشتدت درجة التمايز بينها هو الموقف الرافض لمنطلقات هذا النقاش من اساسه . ان هذا الموقف منبثق من كون اسرائيل مجتمع استيطاني استعماري يتناقض وجوده مع وجود الشعب الفلسطيني العربي وحقه في تقرير مصيره ، ومجتمع يلعب دور مخلب قط للامبريالية العالمية في المنطقة العربية . ان الخطر الحقيقي الان يكمن في كون سياسة المحافل الاسرائيلية الحاكمة التي يجري تنفيذها سياسة هدفها التوسع الاقصى وهي سياسة لا يمكن التصدي لها عن طريق التكتيكات السياسية المنزلقة في سياق المنطق الاسرائيلي. بل عبر طريق التعبئة الشعبية المسلحة والاستعداد لخوض معارك طويلة مع عدو قومي شرس .

سميح عاشور



ثوار ١٩٣٦ في فلسطين

٥- المقاومة الفلسطينية وقضية الوحدة الوطنية

تاريخ التحالف في الحركة الوطنية الفلسطينية

« من الضروري العمل بين صفوف الجماهير العريضة للشغيلة بشكل عام وفي البلدان المتخلفة بشكل خاص لتعرية وفضح الخداع الذي تمارسه القوى الامبريالية بمساعدة الطبقات ذات الامتيازات في البلدان المضطهدة ، هذا الخداع الممارس تحت ستار احياء دول مستقلة سياسيا ولكنها في حقيقة الامر مرتبطة بها اقتصاديا ، ماليا وعسكريا . وكنموذج فظ لسياسة الخداع هذه ، التي تمارس ضد الطبقات الشغيلة في تلك البلدان المضطهدة ، والتي تتوحد حولها جهود المحور الامبرياللي وبرجوازية الشعوب المعنية ، يمكن اعتبار المسألة الفلسطينية عند الصهيونيين . فتحت ستار خلق دولة يهودية في فلسطين تضحي الصهيونية فعليا ، بجماهير الشغيلة في فلسطين حيث يشكل العاملون اليهود اقلية ضئيلة ، لصالح الاستغلال البريطاني » .

فلاديمير لينين : الموضوعات الاساسية حول المسألة القومية والكولونيالية المقرة من المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ١٩٢٠

كان الرفيق لينين أكثر من غيره دقة في تحديد المسار العملي لعلاقات التناحر والتناقض بين الشعوب المستعمرة والقوى الامبريالية . فهو في الموضوعة الحادية عشرة ، البند السادس، يشخص سلفا الهوية العدوانية للصهيونية ويرسم على ضوء ذلك سياسة أممية ثورية متعاكسة لا مع سياسة الخداع الامبريالية فحسب ، بل ومع سياسات جميع الحركات العمالية الاصلاحية ، التي طورت بالتطبيق العملي المتساوق مع الخداع البرجوازي نظريات ادوارد بيرنشتاين حول «الكولونيالية ـ الاشتراكية » .

وقد سارت أحزاب الاممية الشيوعية في سياستها تجاه المسألة الفلسطينية على هدي هذا التوجيه اللينيني ، واقرت في مؤتمرها الثالث عدم قبول المنظمة العمالية الصهيونية « بوعالي زيون » في صفوف الاممية الشيوعية. كما ساهمت في نقد أخطاء وتصحيح سياسات الحزب الشيوعي الفلسطيني ، الذي سيطرت عليه وحتى مؤتمره السابع قيادات ، كانت بحكم انتماءاتها السياسية السابقة في منظمات عمالية اصلاحية ، غير قادرة على استيعاب أسس العلاقة مع حركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ومنها فلسطين أيضا ، هذه الاسس ، التي يصعب، بل ويستحيل فهمها وممارستها بمعزل عن فهم مزدوج لارتباط المسألة القومية من حيث الجوهر بالمسألة الفلاحية من ناحية وبجناح الثورة العالمية في وطن أكتوبر والبلدان الرأسمالية المتطورة من ناحية أخرى . وكانت هذه المسألة الهامة والحيوية بالتحديد عاملا أساسيا لا في فشل الامتدادات التنظيمية للحزب الشيوعي الفلسطيني في الوسط الاجتماعي المخاطب بعدوانية الحركة الصهيونية فحسب ، بل وفي افلاس القوى السياسية المهيمنة على هذا الوسط والكابحة لاستعدادات صد العدوانية الصهيونية أيضا، الامر الذي سلب الحركة الوطنية عنصرها القيادي والمبادرة لتوحيد القوى الطبقية والفئات الاجتماعية في خندق الجبهة الوطنية المواجهة لخندق الجبهة البريطانية ـ الصهيونية الامبريالية وحلفائها في الداخل .

وكان النهج السياسي العام للقيادة الانتهازية للحزب الشيوعي الفلسطيني يعبر عن نفسه في بيانات ومواقف سياسية شبيهة بتلك الصادرة عن لجنته التنفيذية ١٩٢٠ ، والتي تطالب طبقة عمالية عربية في طور التكون اصلا بالتعايش مع « العمال اليهود الذين لم يأتوا لاضطهادكم !! بل كي يعيشوا معكم وهم مستعدون للجهاد بجانبكم ضد هؤلاء الاعداء الماليين من اليهود والعرب والانجليز !! واذا كان اصحاب الاموال يدفعونكم ضد العمال اليهود حتى يامنوا من تعديكم عليهم ، فهل تبقون على خطاكم هذا ؟ (!!) ان العامل اليهودي جندي الثورة ، جاء يمد يده الى ايديكم كزميل لكم لمقاومة الماليين الانكليز واليهود والعرب » .

تعريب سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني

هذه وغيرها من المواقف السياسية الخاطئة ، والقريبة جدا الى افكار الانتهازي اليميني والمرتد ادوارد بيرنشتاين حول « الكولونيالية الاشتراكية » ، دفعت اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية الحريصة على الموضوعات الاساسية اللينينية تجاه قضايا المستعمرات الى التشهير بالقيادة الانتهازية اليمينية للحزب من على مجلتها المركزية التي كانت تصدر بعدة لغات في موسكو والمسماة « قضايا زراعية » والى المطالبة بتعريب سياسة الحزب بدل الانسياق عمليا وراء المخططات الصهيونية القائمة اساسا على سياسة الاقتلاع والتبديد القومي لشعب مضطهد ومستعمر . وليس هناك من شك في ان اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية قد اشرفت على سياسة «تعريب سياسة الحزب» وعلى صياغة « اطروحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني حول النضال ضد الصهيونية ١٩٣١ ، هذه الموضوعات التي روج لها كثيرا في كل من « قضايا زراعية » « والشرق الثوري » الصادرتين في موسكو . وجاءت هذه الموضوعات تصحح نظريا أخطاء الانحراف اليميني ، الذي عاق مسيرة الحزب والحركة الوطنية الفلسطينية ايضا : « ان المستعمر اليهودي ليس على الاطلاق بفلاح صغير مضطهد . ومقارنة بالعرب ، فانه يلعب دور الملاك الزراعي (فارمر) . كثيرا ما يكون المزارعون اليهود أو اعضاء مجتمعات زراعية (كومونه) في واقعهم فلاحون صغار ، غير انهم مقارنة بالكولاك العرب يشكلون فئة ذات امتيازات ، تعتمد على ركيزة اكيدة ، هي البرجوازية اليهودية ، ضد الشغيلة العرب».

وأعتمادا على هذا الفهم الجديد والقائم على التفهم الصحيح على المقولة القائلة بان : « المسألة القومية هي من حيث الجوهر مسألة الفلاحين » ، بعلاقة مسألة الفلاحين ـ ايضا ـ بالمسألة القومية كاطار « يشتمل على مسائل الثقافة القومية والدولة القومية وغيرها » حدد الحزب الشيوعي الفلسطيني نظريا أيضا مسار عمله لحل التناقض القومي، والذي هو في العديد من جوانبه تناقض طبقي يوحد مجموع الطبقات والفئات الاجتماعية المعادية للاحتلال والصهيونية تحت رايات ضال صحيحة حددتها « أطروحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني » في شعارات لم تترجم الى برنامج عمل نضالي يومي ، لان الحزب لم يكن قد تخلص بعد من تراث القيادة الانتهازية اليمينية . واهم مضامين هذه الاطروحات كانت : « الغاء الانتداب ووعد بلفور » ، « الايقاف السريع للهجرة الصهيونية ، ومصادرة اراضي واملاك الحكومة وكبار الملاك والصهيونيون وتوزيعها على الفلاحين الفقراء والبدو » ، « الامتناع عن دفع الديون والضرائب وايجارات المحاصصة » ، « مساعدة الجياع والعاطلين عن العمل » ، « الافراج عن المعتقلين السياسيين » ، « الدفاع عن حق المظاهرات ضد السلطة الامبريالية » . وعممت اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية هذه السياسة الجديدة على الاحزاب الشيوعية ، لتخرج العديد من الاحزاب الشيوعية في ذكرى وعد بلفور ١٩٣٣ تدعوا بوضوح لمناصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني ، وكتبت جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي « أومانتيه » آنذاك تقول : « اننا نقف كليا الى جانب العرب ضد اولئك الذين يستعمرون هذا البلد ويضطهدونه. ان الصهيونية ليست فقط سلاحا بيد الامبريالية البريطانية ، بل هي أيضا شريك في نهب واضطهاد الشغيلة العرب » .

غير ان تعريب سياسة وبرنامج الحزب الشيوعي الفلسطيني لم يكن ليعطي النتائج المتوخاة في استنفار واستقطاب جميع القوى والطبقات المعادية للامبريالية البريطانية والكولونيالية الصهيونية ، رغم اعتراف الحزب بأن طريق الخلاص الوطني « والتصفية الحقيقية للاضطهاد ممكن بالثورة المسلحة بقيادة الطبقة العاملة » ، لعدة اسباب أهمها ، انفراد القوى شبه ـ الاقطاعية ، شبه ـ البرجوازية بالسيطرة على الحركة الوطنية ، عبر سيطرتها على اللجنة التنفيذية واللجنة العربية العليا من بعد، انقسام الطبقة العاملة في تنظيماتها النقابية وسيطرة الجناح الاصلاحي عليها وتاثرات الحزب بسياسة الاحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية المتطورة والقائمة على بناء « النقابات الحمر » ، استلاب الطبقة العاملة الناشئة في مهماتها كطبقة: لا زالت ترسبات جذورها الفلاحية الفردية عالقة بها ، انعدام الصلة بسكان الارياف ورضوخ الفلاحين لنمط حياة انتاجي تعبيراته الطبقية بعلاقاتها السياسية أميل الى تبعية الفلاح للقيادة الوطنية ـ الدينية المساومة ، وصراع الحزب مع بقايا التراث الانتهازي اليميني الذي بقي حتى ١٩٤٣ يعشش في صفوفه ، وبداية تشكيل « وصعود » احزاب وطنية لم تتورع عن رفض التعاون مع الاتجاه الجديدة في الحزب وعن عزله من المشاركة في النضالات الوطنية ضد الاستعمار البريطاني والكولونيالية الامبريالية.

احزاب البورجوازية والاقطاع

وفي ظل غياب القيادة الطبقية الثورية القادرة على ان تكون مركز الاستقطاب والعمود الفقري لجبهة وطنية معادية للامبريالية والصهيونية ، فقد تنازعت الحركة الوطنية قوتان رئيسيتان هما حزب الدفاع الوطني بزعامة النشاشيبي ، والذي كان يمثل البرجوازية الكومبرادورية الحديثة التكون وذات العلاقة الوثيقة بالاستعمار البريطاني من ناحية ، وبالحركة الصهيونية التي أخذت تحكم سيطرتها من خلال مواقع السلطة في حكومة الانتداب على الحياة الاقتصادية والتطور الرأسمالي في فلسطين وتوجهه من ناحية أخرى . وكان هذا الحزب ، الذي شكل قبل قيامه ١٩٣٤ وبعد ذلك الجناح اليميني المعارض في الحركة الوطنية الاصلاحية ، يعرض خدماته على أسياده الامبرياليين والصهيونيين كقوة اجتماعية لها وزنها السياسي ، ولعل ابرز وصف لسياسة هذا الحزب هو ذلك الذي اشار اليه د. انيس صايغ في كتابه « الهاشميون وقضية فلسطين » : لقد تعاون هذا الحزب مع « الاحتلال اداريا ومع الصهيونية تجاريا وباعوا الاراضي الى اليهود وسمسروا وزرعوا الشكوك وعرقلوا النشاط الوطني واحكموا الخطة بين عبد الله والحسين وبين الصهيونيين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ وايدوا الهجرة والانتداب في العشرينيات والتقسيم في الثلاثينيات ودعوا الى وطن قومي يهودي في جزء من فلسطين وتسليم الجزء الاخر الى شرق الاردن » .

والى جانب حزب الدفاع الوطني كان هناك الحزب العربي الفلسطيني الذي يستمد قوته من الزعامة « الاقطاعية » والدينية ويفرض سلطته على القوى الاخرى بحكم مراكز القوى التي استحوذ عليها قادته في البلديات والريف الفلسطيني والمجلس الاسلامي الاعلى الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعة كتعيين القضاة الشرعيين ومفتش المحاكم الشرعية وتعيين وعزل سائر ماموري الاوقاف وموظفي الشرع في المؤسسات الاسلامية التي ينفق عليها من صندوق الاوقاف ، الذي كانت تخضع ادارته ورقابته والتدقيق في موازنته السنوية لموافقته. وقد لعب هذا الحزب دورا أقل رجعية وان لم يكن أقل خطرا من حزب الدفاع الوطني على الحركة الوطنية ، فقادته هم الذين ساوموا على الانتفاضات الشعبية من موقع الحرص على ابقاء العلاقة مرنة مع بريطانيا ، ورفضوا التحالف مع الحزب الشيوعي الفلسطيني في مرحلة تجديد هويته النضالية ، رغم ان الحزب في هذه المرحلة كان يعتبر « الحاج امين الحسيني (زعيم الحزب العربي الفلسطيني) منتميا الى اكثر اجنحة الحركة الوطني تطرفا في العداء للاستعمار ، ويسفه خصومه السياسيين « كاقطاعيين خونة » ، تماما كما رفض من قبل الاسهام ، ومن موقع الحرص على الزعامة الشخصية خارج الاطر الحزبية التنظيمية وعلى توتير العلاقة مع الامبريالية البريطانية ، في بناء حزب وطني قادر على انتشال الحركة الوطنية من دوامة الصراعات الفئوية بين النشاشيبيين والحسينيين، واعلان رفضه لقيام حزب الاستقلال ١٩٣٢ لما يتضمنه برنامج هذا الحزب من روح وطنية استقلالية، ابرز اهدافها كما جاءت في بيان تاسيس الحزب، مساعدة الحركة الوطنية على التخلص مما « وقعت فيه من اضطراب واغلال وفوضى ، مما تسلط عليها من اهواء ونزعات زعزعت أساسها وبدلت اغراضها ومراميها . فبعد ان كانت قضية استقلالية تحمل خوص القضية العربية الكبرى ، وتحتفظ بمزاياها الشريفة وتكافح الاستعمار وجها لوجه ، أصبحت قضية محلية ، تتاثر بالنزعات الشخصية والاهواء العائلية والقوى الانتخابية الى حد كبير » .

والى جانب الحزبين الكبيرين ، حزب الدفاع الوطني والحزب العربي الفلسطيني واللذان كانا يمثلان بدرجات متفاوتة يمين الحركة الوطنية ، والحزبين ، اللذان مثلا يسار هذه الحركة ، الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال خاصة جناحه الديمقراطي البرجوازي الصغير، كان هناك منظمات الوسط القريبة في موقعها السياسي الى الحزب العربي ، اهمها حزب « الكتلة الوطنية » ، الذي جاء بيان تاسيسه يعلن : « ان الحالة الحاضرة دعت البعض في البلد الى التفكير في تاليف كتلة محايدة ، تقوم بالقسط الواجب عليها من الاشتغال في الحقل الوطني وتوحيد جبهة الدفاع . وترى اول واجب عليها ان تؤلف هذه الكتلة من المخلصين الذين لا يدينون الا بدين الوطن . ولذلك تدعو جميع الذين يعتنقون هذا المبدأ الى الاشتراك معها ، لتخرج هذه الفكرة من القول الى العمل » .

استنتاجات اساسية

واذا نحن عدنا بمراجعة سريعة الى صيغ الجبهات الوطنية التي استعرضناها في الفصول السابقة ، فان صعوبة بالغة لا بد أن تفرض نفسها في تحديد المؤشرات العامة لسياسة تحالف بين مجموعة من القوى السياسية شخص الحزب الشيوعي الفلسطيني نقاط الخلل الاساسية في علاقاتها وتركيبها على النحو التالي : « غياب القيادة الثورية ، فردية وانتهازية القيادة ، ضعف الحزب وعدم ملاءمة الوضع الدولي » . واذا نحن استثنينا عدم ملاءمة الوضع الدولي واخذنا بعين الاعتبار الوضع الطبقي في فلسطين والذي يشكل فيه الفلاحون ١٩٣١ حوالى ٥٩٪ من السكان ويعمل فيه ١٣٪ في قطاع الصناعة والتعدين والبناء ، ٦٪ في المواصلات ٨٪ في التجارة وانعدام انعكاس هذا الوضع الطبقي في التركيبة الاجتماعية للاحزاب الفلسطينية انذاك وتحديدا احزاب اليمين الفلسطيني المساومة منها والعميلة ، فان ذلك يوصلنا الى جملة من الاستنتاجات السياسية أهمها :

ان حركة وطنية لا تملك قيادة ثورية قادرة على أن تشكل محور استقطاب أو عمودا فقريا ، لا تستطيع ان توحد طاقات وامكانيات الطبقات والفئات الاجتماعية المعادية للامبريالية والصهيونية . واقصى ما يمكن ان تصل اليه علاقات التحالف بين اطرافها هو التنسيق الشكلي والمؤقت أمام الانعطافات التي تبدو لها بأنها تاريخية أو حاسمة .

لهذا وجدنا قادة هذه الحركة قبل شروعهم ببناء احزاب سياسية تدافع عن مصالحهم يتجهون الى تنسيق مرحلي وتنظيم للعلاقة امام الاحساس المباشر برد الفعل الجماهيري العفوي على حركة الهجرة الصهيونية في مرحلة صعودها والسياسة الصهيونية في فترات اشتداد عدوانيتها . وهكذا كان الامر في ضبط وتنظيم العلاقة في اللجنة التنفيذية عام ١٩٢٩ كاستجابة مخادعة لردود الفعل المحتملة على « المؤتمر اليهودي العالمي » الذي وحد الحركة الصهيونية السياسية المنظمة بالبرجوازية اليهودية الكبيرة غير المنضوية تحت راية الحركة هذه تنظيميا ، واستباقا وتحييدا لرد الفعل الجماهيري على اشتداد عدوانية الحركة الصهيونية في نفس العام ايضا . كما كان هذا هو الامر في الاعوام التالية ١٩٣٣ وبشكل اكثر وضوحا عام ١٩٣٦ ، اي في مرحلة اشتداد النضال الجماهيري ضد الاستعمار والصهيونية واعوانهما في الداخل . وظهر جنوح اليمين الفلسطيني بجناحيه المساوم والمتساوق مع الامبريالية والصهيونية نحو التنسيق المرحلي المؤقت ونحو تحييد حركة الجماهير ، التي بدأت اللجان القومية بقيادتها ، بعد ان تحدى « القرويون بصلابة » رغم « ضعف او انعدام الصفات القيادية العظيمة لدى اعضاء اللجنة العربية العليا » كما يقول تقرير لجنة بيل للتحقيق في ثورة ١٩٣٦ ، لا فقط السلطات الامبريالية والوجود الصهيوني في فلسطين ، بل وايضا عجز احزاب الحركة الوطنية عن مجابهة ناجحة ومنظمة لسياسة الغزو والاقتلاع والتبديد القومي . يقول تقرير لجنة بيل للتحقيق في ثورة ١٩٣٦ يصف موقف قيادة الحركة الوطنية : « اما خطب يوم الجمعة فقد اقترنت بدرجة من الاعتدال تفوق بكثير ما كنت اتوقعه في وقت بلغت فيه حدة المشاعر عمقا كبيرا ، والفضل في ذلك يعود بالدرجة الاولى الى المفتي » .

وفي تشخيص الحالة الجماهيرية يقول التقرير ايضا : « ان هجمات العرب على اليهود ليست لسوء الحظ بالامر الجديد ، غير ان الجديد في الحالة الحاضرة هو تعديات العرب بعضهم على بعض . فمجرد الاشتباه بان عربيا لا يناصر القضية القومية مناصرة حارة ، يكفي لاستدعاء جماعة من حملة البنادق لزيارته . وقد وقعت مثل هذه الزيارة لمحرر احدى الجرائد العربية في اب الماضي (١٩٣٦) على اثر نشره مقالات حبذ فيها على انهاء الاضراب وحصل مثلها ايضا اثناء وجودنا في البلاد لرجال من اغنياء العرب الملاكين او التجار ... الخ » .

وليس صعبا ان ندرك الدوافع الوطنية النبيلة ، التي كانت السبب في هذه الزيارات فاذا كانت جريدة « فلسطين » الناطقة انذاك باسان حزب الدفاع النشاشيبي قد ابدت اثناء اضطرابات ١٩٢٩ من « ان يتصدى الفلاحون القادمون غدا الجمعة (٢٣ـ٨ـ١٩٢٩) للاعتداءات اليهودية بردود فعل ملموسة » وبدأت تناشد الحكومة ان « تاخذ الاحتياطات الكفيلة باعاقة هذه المحاولات التي من شانها ان تاتي بنتائج خطيرة وغير اعتيادية » ، فان اقدام حزب الدفاع الوطني على تشكيل « فرق السلام » لتقاتل جنبا الى جنب مع الامبريالية البريطانية والكولونيالية الصهيونية كانت كفيلة لا بتحدد العلاقة مع اطراف الحركة الوطنة واللجنة العربية العليا الاقل مساومة، بل وبالدرجة الاولى مع جماهير الثورة ، التي بدأت ترسم سياسة المقاومة العفوية بقياداتها المحلية .

ان حركة وطنية لا تملك قيادة ثورية تبرمج نضالاتها وتوجهها ، وفي نفس الوقت لا تمت بتركيبتها الاجتماعية الى الطبقات المخاطبة بالعدوان الامبريالي ـ الصهيوني من جهة ولا تعبر في ايديولوجيتها وبرامج عملها ، باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني والجناح الديمقراطي في حزب الاستقلال ، عن مصالح هذه الطبقات لا تستطيع ان تتجاوز في علاقاتها حدود التنسيق الشكلي والمؤقت خاصة في مراحل تعتقد انها حاسمة ايضا خشية ان تتجاوز احداث هذه المراحل القيادة المتعاكسة مع دافع تجاوز واقع الاضطهاد باتجاه واقع فرض السيادة الوطنية عبر عملية صراع مريرة . فاحزاب اليمين والوسط الفلسطيني كانت بدافع الحرص على مصالحها ليست على استعداد للاستجابة لشروط نضال تطرح قضايا المجابهة مع الامبريالية البريطانية والكولونيالية الصهيونية في اطار تعبئة طاقات الجماهير الفلاحية كجزء اساسي من معارك الدفاع عن القضايا القومية . ففي الوقت الذي كانت سياسة الاقتلاع والتهجير الموجهة ضد الفلاحين تاخذ ابعادا خطيرة وتحول عشرات الالاف من الفلاحين الفلسطينيين الى اشباه بروليتاريا يعيشون في معسكرات الصفيح على هامش حياة المدن وفي الوقت الذي كانت سياسة الضرائب الفاحشة تلحق بهم افدح الخسائر الى جانب الخسائر الناجمة عن ازمة السوق الرأسمالية العاصفة وما نتج عنها من هبوط الاسعار على المستوى العالمي ، الامر الذي الحق اضرارا بالغة بالشعوب التي تتعاطى الزراعة بشكل عام ، كان قادة الحركة الوطنية يقننون حركة الجماهير وثورتها وتوجيهها من على المنابر الدينية باتجاهات تخدم المصالح الانانية الفئوية الضيقة لهذه القيادة ، التي كان جناحها اليميني القائم على « خندق الامة » الذي تاسس ١٩٣٢ لمساعدة الفلاحين والحيلولة دون انتقال اراضيهم للوكالة اليهودية ، سماسرة على الاراضي للوكالة اليهودية .

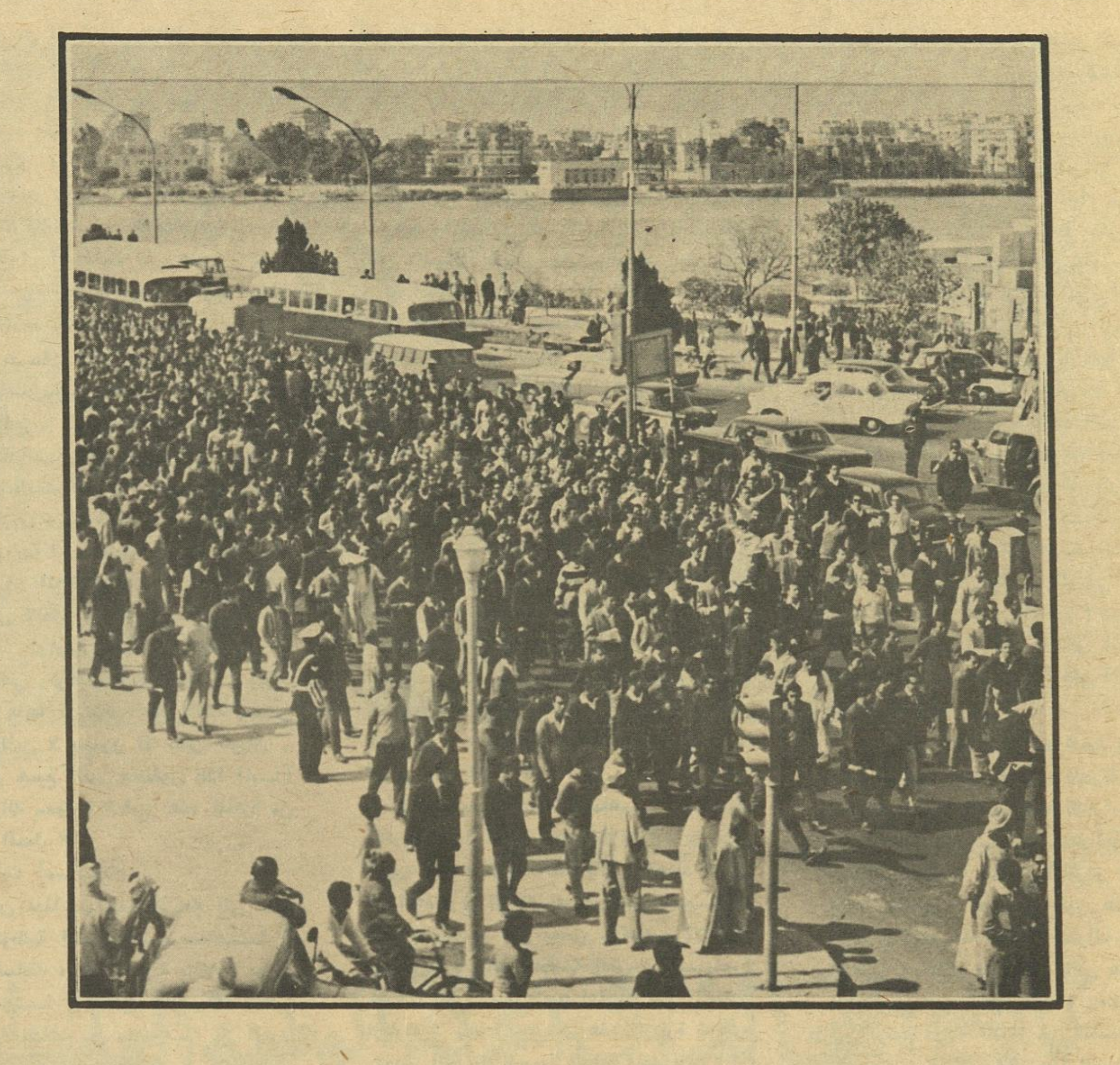
رغم جميع هذه الثغرات الخطيرة التي تخللت برامج وعمل احزاب الحركة الوطنية الفلسطينية فقد التقت هذه الاحزاب على برنامج وطني كان يمثل بالنسبة لهذه الاحزاب وبمقياس المرحلة ودرجة الالتزام « برنامج الحد الاقصى » دون ان يكون هذا البرنامج ملزما في الممارسة العملية لاطراف الحركة الوطنية ، الا في الحدود ، التي تبقى حركة الجماهير محبوسة في اطار « وحدة الكلمة » حين ترتفع درجة التوتر بين الشعب واعدائه القوميين . وكانت دعائم هذا البرنامج تتمثل بمطالبة الحكومة البريطانية ، بالعدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي ، ايقاف الهجرة اليهودية ، منع انتقال الاراضي العربية لليهود ، وحل قضية فلسطين على الاسس التي حلت بموجبها قضايا العراق وسوريا ولبنان ، وذلك بانهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري .

ولما كانت درجة الالتزام بهذا البرنامج لم تتعد حدود المطالب المعزولة عن اداة تحقيقها الوطنية بالنضال ، فان مرحلة « التحالف » بقيت في الاطار الذي رسمه كل من الرفيق جورجي ديمتروف والرفيق ماوتسي تونغ في تحديداتهما لصيغ « التحالف » التافهة وغير الفاعلة في الاحداث ، صيغ اللقاء التكتيكي الموقت لمجموعة احزاب قاصرة حتى عن مجرد تمثيل مصالحها المرحلية التي تتقاطع مع مصالح جموع الشغيلة والفلاحين في اكثر من موقع عندما تواجه الحركة الوطنية عدوا خارجيا غازيا . وبانتهاء المرحلة الاولى في تاريخ الثورة الفلسطينية ١٩٣٩ تهافتت اطراف الحركة الوطنية الفلسطينية وتلاشت احزابها دون ان تترك لحركة التاريخ المتطورة اكثر من بصمات المساومة والتساوق مع اعداء الشعب الامبرياليين . ان تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية في مراحل ثورتها الاولى هو تاريخ رفض التحالف الوطني ، اي تاريخ الهزيمة الوطنية . وتاتي الثورة الفلسطينية في اعقاب العدوان الاسرائيلي ضد الشعوب العربية لتطرح على عموم فصائل الحركة الوطنية من جديد احد خيارين : اما طريق الوحدة الوطنية والتحالف الوطني الثوري الذي يقود الى النصر او طريق الهزيمة الوطنية من جديد .

سامي شاهين

في العدد القادم

قضايا التحالفات في سياسة الجبهة الشعبية الديمقراطية



تقييم عام للحركة الطلابية المصرية وعلاقتها بالمسألة الوطنية والحريات الديموقراطية

لقد عبرت الحركة الطلابية المصرية في بداية العام الحالي ١٩٧٢ عن اعمق واشمل رد جماهيري وطني مصري ظهر حتى الان ضد استمرار السلطة القائمة في سياسة تقديم التنازلات والمكسب تلو المكسب للهجوم الامبريالي الصهيوني الرجعي على الشعوب العربية .

فالحركة الطلابية المصرية التي انفجرت مباشرة اثر خطاب « الضباب » الشهير للسادات ، كانت بمثابة الحلقة المركزية الاولى في المقاومة السياسية لاتجاه التنازلات الذي تواصله السلطة ، كما كانت في نفس الوقت رفضا « لمنطق تصفية الحياة السياسية في مصر ، الذي استمر اعواما طويلة كان نتيجتها حرمان الجماهير من الممارسة السياسية الا في المناسبات والمواسم » على حد تعبير أحد بيانات اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة ابان الانتفاضة .

وتتجلى الاهمية السياسية الاساسية للحركة الطلابية ، بشعاراتها الثورية الوطنية ورفضها لسياسة الاحتواء وكسرها لجدار الخوف من العمل السياسي ، في كونها قد فتحت الباب لخطوات ثورية اخرى مقبلة من جانب كل الطبقات الشعبية المصرية لالحاق الهزيمة ، في المرحلة المقبلة ، بخط التهاون والاستسلام الذي تتبعه السلطة ، وبالتالي ابراز قيادة ثورية جديدة تعمل على حل المسالة الوطنية (وسائر معضلات مرحلة التحرر الوطني) بالطريقة الجماهيرية الثورية خارج اطار المساومات الحالي مع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية .

ولا يمكننا استيعاب وتقييم التحرك الطلابي المصري الا من خلال الوضع السياسي العام في مصر بابرز قضاياه : المسالة الوطنية من خلال علاقتها الجدلية بقضية الحريات الديمقراطية .

قدرة المسالة الوطنية على التفجير الجماهيري :

تمثل المسالة الوطنية في مصر بؤرة حادة من التناقضات الطبقية المكظومة والقابلة للانفجار والاشتعال الجماهيري .

ففي بلد كمصر ، ظل محكوما بغير ابنائه لما يقارب الالفي عام ، وكان مستعمرا استعمارا مباشرا حتى أوائل الخمسينات ، تحتل المسالة الوطنية مكانة خاصة في تفسير الاحداث والاوضاع السياسية .

والواقع ان تازم المسالة الوطنية في مصر هو اهم المفاتيح التي تفسر اسباب تصاعد الغضب والتململ والتحركات الجماهيرية المصرية في هذه المرحلة بالذات .

الناصرية والمسالة الوطنية :

فلقد استطاعت الناصرية ، في تمثيلها لمصالح ومطامح الطبقات الوسطى والبورجوازية الصغيرة المصرية وعملها لازاحة المعوقات المختلفة أمام طريق النمو الراسمالي، ان تدرك خصوصية المسالة الوطنية في مصر الامر الذي اكسب الناصرية شعبية كاسحة داخل وخارج مصر ، وهيا بالتالي الشروط السياسية للجم الحركة الشعبية المستقلة .

لقد استطاع النظام المصري في الخمسينات وحتى أواخر الستينات من مصادرة الحريات الديمقراطية و « تاميم » الصراع الطبقي سياسيا لفترة من الوقت . وقد ساعد النظام على تحقيق هذه المهمة عاملان اساسيان :

١ — تناقض النظام أبان صعوده السياسي ، اثناء محاولته لازاحة المعوقات الاقتصادية والسياسية امام الطريق الرأسمالي الوطني ، مع المصالح والسياسة الامبريالية في المنطقة مما أضفى عليه طابعا تقدميا وطنيا واضحا أكسبه تايبد الجماهير المصرية والعربية .

٢ — ضعف الحركة الشيوعية التقليدية في مصر على الصعيدين الجماهيري والتنظيمي وطغيان الخط التحريفي على أهم وأكبر التنظيمات الشيوعية المصرية وقتذاك (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) « حدتو » .

الا ان تناقض النظام النسبي مع القوى الامبريالية والصهيونية والانظمة الرجعية قد بدأ يخفت تدريجيا في الستينات (سياسة مؤتمرات القمة ورفع شعار « وحدة الصف » مع الرجعية العربية ، بدل شعار « وحدة الهدف » في المرحلة السابقة) ، بعد أن استكملت بورجوازية الدولة المصرية سيطرتها على وسائل الانتاج الاساسية اثر تاميمات عام ٦١ .

وقد جاءت هزيمة حزيران لتؤكد عجز النظام ، بقواه الطبقية البوزجوازية ، عن خوض المعركة الوطنية حتى النهاية والحفاظ على المكتسبات ، كما فضحت هذه الهزيمة الكثير من شعاراته وسياسته الديماغوجية في هذا الصدد ، وأدت بالتالي الى التقليص من هيبته الوطنية .

وهنا لا بد من القول ان رحيل الرئيس عبد الناصر المفاجىء ، الذي ارتبط باذهان الجماهير بمرحلة تناقض النظام النسبي مع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية ، قد ساهم في المزيد من اضعاف الهيبة الوطنية للنظام ، وخصوصا بعد ارتفاع معدل سياسة التهاون والتنازلات في عهد السادات عن المرحلة الناصرية السابقة بشكل واضح .

والحقيقة ان بوادر انحسار قبضة النظام الايديولوجية والسياسية عن لجم الحركة الشعبية كانت قد أخذت في الظهور حتى أثناء وجود عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٨ وذلك أثر تظاهرات العمال في حلوان والطلبة في القاهرة احتجاجا على الاحكام الصورية التي صدرت بحق الذين قدمهم النظام كمسؤولين عن الهزيمة « العسكرية » ككبش فداء ليحمي سمعته وهزيمته كنظام (متناسيا انهم كانوا من أهم أعمدته وركائزه السياسية) . كما قامت أيضا التظاهرات في المنصورة والاسكندرية عام ١٩٦٩ .

الا أن التحركات الجماهيرية أخذت في التصاعد أبان عهد السادات بعد ان تكشف أمام الجماهير أكثر فاكثر سياسة العجز والتخاذل وعدم الحسم في « عام الحسم » ! وزيف كل الشعارات الوطنية والاجتماعية التي كان يرفعها النظام « كالاشتراكية » و « الديمقراطية الحقة » وذلك في كافة المواقع والمجالات الاقتصادية والسياسية .

كما تبين لها الوجه الحقيقي القمعي البوليسي للنظام بشكل سافر بعد سقوط ٤ قتلى وعشرات الجرحى في قرية أبو كبير وقمع الاضراب العمالي في حلوان واعتقال المئات في قرية كمشيش عام ١٩٧١ . وأخيرا موقفه القمعي من الحركة الطلابية الاخيرة عام ١٩٧٢ ، وتجاهله لمطالبها الوطنية .

وهكذا لم يعد لجم التحركات الجماهيرية والحريات الديمقراطية بالتمسح بالوطنية وادعاء الاستعداد للمعركة أمرا واردا . فحدود وطنية النظام باتت واضحة أمام اعين الجماهير بعد سلسلة الاكاذيب المتواصلة ، فهي حدود المناورة والمساومة بغية سعي البورجوازية للحفاظ والاستئثار بالسلطة وتطلعها الى حل المسالة الوطنية من منظار مصالحها الطبقية الانانية الضيقة ، (اكثر من منظار الحفاظ على أرض الوطن واستقلاله) ، اي بمعنى اخر انها تسعى للحفاظ على مصالحها الحيوية دون تعريضها للخطر لا على يد القوى الامبريالية والصهيونية ولا على يد القوى الشعبية . ومن هنا ينبع بالفعل منطق العجز والمازق السياسي الاساسي للنظام .

فهو يخشى على مصالحه من حركة الجماهير بمقدار خشيته ، من الاستسلام للعدو الامبريالي والصهيوني .

ويطلق النظام نفسه على هذه الحالة من المراوحة « حالة اللاحرب واللاسلم » .

طبيعة الحركة الطلابية وقواها السياسية :

انطلقت الحركة الطلابية ، في البداية ، كردة فعل عفوية مباشرة على خطاب السادات بعد انتهاء « عام الحسم » ، فكانت التعبير المجسد لنقمة الشعور الجماهيري الوطني المصري العام على النظام . الا ان الحركة اتخذت بعد انطلاقها أبعادا سياسية ناضجة نتيجة سيطرة « الاتجاه اليساري » على مسار حركتها واهدافها .

وهنا تجدر الاشارة الى أن الطلاب ، بوجه عام ، لا يمثلون واقعا طبقيا متجانسا (بحكم موقعهم الهامشي من عملية الانتاج) ، نتيجة لتباين أصولهم الطبقية وغلبة العنصر البورجوازي الصغير . وعلى هذا فان حالة النقمة العامة بينهم يمكن أن تتجاذبها قوى اليسار أو قوى اليمين تبعا للجو السياسي العام من جهة ، وتبعا لمدى فعالية ونشاط أي من القوتين من جهة أخرى .

فالقوة القادرة على قيادتهم هي بالضرورة في حال توفر الجو السياسي المناسب ، اكثر هاتين القوتين نشاطا وحركة وتعبئة وتنظيما وقدرة على طرح الشعارات العملية الملائمة المرتبطة بمصالح وتطلعات الطبقات الاساسية في المجتمع .

ولقد تمكنت العناصر اليسارية الطلابية بعد صعوبات جمة من فرض طابعها العام على الحركة نتيجة للعوامل المذكورة قبل قليل ، فاستمالت القاعدة الطلابية الوطنية العريضة على أساس شعاراتها ومطالبها .

كما عملت على الحاق انهزيمة بالعناصر اليمينية التي كانت تتكون في أصولها الاجتماعية من ابناء الطبقات الاقطاعية الرجعية القديمة وأبناء الطبقة البورجوازية البيروقراطية الجديدة ، ومن منتفعي الاتحادات الطلابية من الانتهازيين وعملاء المباحث المبثوثين داخل الجامعة .

كما تمكنت أيضا من لجم الفئات والتنظيمات الدينية (الموالية للفكر الاخواني) التي كان لها تاثير واضح في بعض الكليات كالطب والهندسة (كالزمر التي حاولت ان تخرب المؤتمرات الطلابية أكثر من مرة ولكن دون جدوى . كما انها قد حاولت التحرك أخيرا مع مجموعات دينية أخرى في كلية الهندسة احتجاجا على ابعاد الفريق صادق ، ولكن قيادة اللجنة الوطنية العليا للطلاب تصدت لها واستطاعت أن تجهض تحركها المضاد بالتعبئة ، وتركيز الاهتمام فقط على المسالة الاساسية الا وهي المسالة الوطنية وعدم نقل القضية الى قضية مناقشة الصراع الدائر بين أجنحة السلطة .

المهم ان العناصر الطلابية الماركسية تمكنت في النهاية وبجهد واضح من استقطاب القاعدة الوطنية العريضة من الطلاب نحو تاييد مواقفها ومطالبها .

والواقع ان هذه القاعدة الوطنية من الطلاب غير المسيسين هي التي لعبت الدور السياسي الاساسي في نجاح الانتفاضة .

أما القوى السياسية الاخرى التي ساهمت في الانتفاضة بدرجات متواضعة فهم « الطلاب الناصريون » سواء الذين كانوا منهم من أعضاء التنظيم السياسي السابق أو من منظمة الشباب الاشتراكي السابقة أيضا ، فهم قد لعبوا دورا صغيرا محدودا غير متعارض بوجه عام ، مع المطالب والشعارات التي رفعتها العناصر اليسارية .

كما انه امكن لقيادة الحركة من استمالة بعض الطلاب المتاثرين بحركات الشباب في الخارج ودفعهم للالتزام بحركة الطلاب اثناء الانتفاضة.

مواقف هيئة التدريس في الجامعة من الانتفاضة :

الجزء الغالب من هيئة التدريس عارض الحركة الطلابية أو اتخذ موقفا محايدا منها انطلاقا من موقف طبقي معين . ان عددا لا باس به منهم قد وقف موقف المساند فعلا للحركة انطلاقا من الالتزام بمواقف وطنية عامة او ليبرالية .

وهناك قلة نادرة اكتفت بموقف المتعاطف والتاييد الايديولوجي الضمني .

وكانت ادارة الجامعة في غالبيتها ممثلة لمواقف وخط السلطة داخل الجامعة ، الا أن البعض منهم تعاطف مع الحركة من مواقف وطنية عامة أو ليبرالية .

اهم مطالب الحركة الطلابية المصرية :

كانت المطالب التي رفعها الطلاب من الجذرية والشمول الى الحد الذي يمكن أن تشكل فيه نقضا كاملا لكل سياسة النظام الداخلية والعربية والعالمية .

ونحن نستطيع بكل جراة أن نعتبرها بمثابة خطوط أولية أساسية يمكن أن يتبلور على أساسها برنامج عمل سياسي جماهيري ثوري .

وأهم هذه المطالب على صعيد السياسة الداخلية :

يمكننا تصنيف هذه المطالب الى فئتين : (١) مطالب وطنية ، (٢) مطالب ديمقراطية .

فالمطالب الوطنية تركزت على المطالبة بتسليح الجماهير ، وتدريبها لكي تكون مستعدة لخوض حرب التحرير الشعبية ، بضرورة انشاء اللجان الشعبية المستقلة من أجل المعركة ، بالاضافة الى ادانة سياسة اخفاء الحقائق عن الجماهير والاستخفاف بعقولها . والمطالبة بضرورة تطبيق برنامج أقتصاد حربي والاستعداد الجدي للمعركة .

أما أهم المطالب الديمقراطية فقد انصبت على ضرورة ضمان حرية التعبير ورفع الرقابة عن الصحافة وعدم تدخل الاجهزة في الانتخابات النقابية والسياسية .

وأهم المطالب على الصعيدين العربي والعالمي :

شددت المطالب على ضرورة اتباع سياسة معادية للانظمة الرجعية وقطع العلاقات مع نظام العمالة في الاردن ، والتاييد المطلق لكل منظمات المقاومة وقبول مبدأ تطوع الطلاب في صفوفها .

كما أكدت المطالب على رفض قرار مجلس الامن الداعي الى الحل السلمي ومشروع روجرز ومبادرة السادات في شباط ٧١ (بشأن اعادة فتح قناة السويس) ، وتأميم كل الشركات الاميركية في مصر ، وضرب المصالح الاميركية في دول الاتحاد الثلاثي ورفض ربط الاقتصاد المصري بالسوق الرأسمالية العالمية ، وعدم اعادة العلاقات مع المانيا الغربية واتخاذ موقف واضح من ايران لاحتلالها جزر الخليج العربي الثلاث وغير ذلك من المطالب الاخرى .

السمات المميزة للانتفاضة واثرها على الحياة السياسية المصرية :

عدا كون الحركة كانت تعبيرا أصيلا وصادقا عن تزايد نقمة الشعور الوطني المصري العام ، وفشل كافة الاساليب لاحتوائها وضربها فانها : (١) كسرت جدار الجليد الذي فرضه النظام على الحياة السياسية الداخلية في مصر وتحريرها بالتالي من الخوف والركود. (٢) زادت من تقليص هيبة النظام وهيمنته السياسية والايديولوجية ووصايته على الحركة الجماهيرية ، كما بينت على الصعيد الدعائي الواسع مدى عجزه عن خوض المعركة الوطنية حتى النهاية ، (٣) أظهرت قدرة مدهشة لدى الحركة الطلابية المصرية ، (الغنية سابقا بتقاليدها الوطنية والديمقراطية في الاربعينات وأوائل الخمسينات) على التحرك السياسي المستقل الواعي والمنظم الى حد كبير . (٤) ساهم الاسلوب البوليسي القمعي الذي واجه به النظام الحركة الطلابية في اضعاف امكانيات النظام على احتواء الحركة الطلابية في المستقبل ، في نفس الوقت الذي زادت فيه احتمالات توجه الطلاب وانخراطهم في النضال الجماهيري السياسي الواسع .

فالشرخ القائم حاليا بين الطلاب والنظام سيدفع بالضرورة باعداد كثيرة منهم الى مد الحركة الجماهيرية العمالية والفلاحية الجنينية بعناصر سياسية هي في أشد الحاجة الى ثقافتها الثورية .

ويعزز هذه الفكرة الاخيرة الحقيقة التي تؤكد بان الفترة التي كان يحتاج فيها النظام الى تجنيد الكثير من كوادر أجهزته السياسية والاقتصادية والفنية الاساسية ، من الفئات الطلابية التي تنهي دراستها الجامعية ، قد تقلصت الى أبعد الحدود لان هذه الاجهزة قد تشبعت بكوادر ثابتة نسبيا ، وهذا مما يقلل من طموح توجه الطلاب نحو النظام لاحتلال مواقع مؤثرة في بنيته . فهناك اليوم ما يسمى بازمة توفير عمل للمتخرجين من الجامعات . (٥) لقد لاقت الحركة تاييدا شعبيا سياسيا واسع النطاق من مختلف الهيئات والاتحادات والنقابات المصرية ، بالرغم من هيمنة عملاء السلطة على كثير منها ، التي أجمعت في تاييدها المتفاوت لمطالب الحركة على الاقرار بوجود ظروف حالت دون التعبير عن مطالبها وتطلعاتها وممارستها لدورها . كما وجد بعضها في التحرك الطلابي الفرصة الملائمة لطرح مطالبها الديمقراطية والنقابية الخاصة .

الحركة على الصعيدين التنظيمي والتكتيكي :

١ — أحيت الحركة الطلابية مجددا أسس التقاليد الديمقراطية داخل صفوف القاعدة الطلابية . فلاول مرة منذ ١٩٥٤ يتم بطريقة ديمقراطية دون تدخل السلطات ، انتخاب لجنة من ١٢ عضوا تمثل كل الكليات هي اللجنة الوطنية العليا للطلاب .

الا ان السادات أطلق وقتها على هذه الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، (وهو في قوله هذا ينسجم مع الموقف الحقيقي لطبقته من الحريات الديمقراطية) [illegible] كانت نوعا من « الارهاب الفكري داخل الجامعة » !

٢ — اتبعت الحركة عدة تكتيكات سليمة كفلت للتحرك تأييد والتفاف القاعدة الطلابية . ففي الوقت الذي طرحت فيه الطليعة الطلابية الواعية مطالبها بمنتهى الجذرية والوضوح والشمول منذ اليوم الاول ، فانها قد أتبعت في سياستها اليومية تكتيكات سليمة آخذة بعين الاعتبار ان نجاح أي تحرك جماهيري انما يعتمد على تحرك القاعدة الجماهيرية نفسها لا الطليعة وحدها كفئة قليلة معزولة .

فقد تم اقناع القاعدة الطلابية عمليا بعدم جدوى الحوار مع السلطة وحقيقة وجهها القمعي ، فالطليعة الطلابية لم تطرح منذ الايام الاولى التظاهرة على أرقى شكل من أشكال التحرك الجماهيري (غير المسلح) ، بل اعتمدت شتى اشكال التعبئة الطلابية في البداية : النقاش ، الندوات الواسعة ، مجلات الحائط ، المنشورات ، المؤتمرات ، الاعتصام ، والتظاهرة أخيرا .

٣ — لقد اتيح للطليعة الطلابية نتيجة لتعزيزها وترسيخها أسلوب الممارسة الديمقراطية الواسعة بين الطلاب وأتباعها للتكتيكات السليمة ورفع الشعارات المناسبة، من ارساء التحرك الطلابي ، بجسمه العفوي الغالب ، على أسس تنظيمية جيدة ساعدت على احباط كل المحاولات لضربه واحتوائه قبل وأبان وبعد الانتفاضة مباشرة .

الحركة الطلابية بعد الانتفاضة :

لقد استطاعت الحركة أن تضغط للافراج عن كل المعتقلين من الطلاب ومنع محاكمتهم ، بالاضافة الى سائر العناصر التقدمية التي سجنت نتيجة لتاييدها حركتهم خارج الجامعة.

كما استمر عقد المؤتمرات والاجتماعات الطلابية طوال العام الدراسي المنصرم ولكن بصورة متقطعة ، الا انه بالرغم من الخطوات المتقدمة التي أحرزتها الطليعة الطلابية في تحركها على صعيد فتح الباب بشكل أوسع أمام امكانيات التعامل السياسي الطلابي والجماهيري المستقل ، وبالرغم من طرحها في وثائقها الاساسية لمطالب ثورية متطورة ، فانها ما زالت تفتقر الى برنامج عمل واضح ومحدد ، ان افتقارها الى هذا البرنامج التفصيلي للعمل النضالي اليومي هو أهم ثغرة حقيقية تعاني منها ، (الا أنه تجري الان محاولة جادة بين الاطراف اليسارية الطلابية لسد هذه الثغرة) .

اما ابرز أخطاء وتحركات وتصرفات العناصر اليسارية داخل الجامعة — كما جاء في احدى الوثائق التي اتفقت على اصدارها عدة فئات طلابية يسارية مصرية بعد الانتفاضة باشهر عديدة — فانها تتلخص بما يلي : دخلت بعض العناصر اليسارية الى الجامعة وهي متوهمة ان الجماهير الطلابية سترفعها الى أعلى كنتيجة لموقفها خلال الحركة . كما لجات الى التصرف في بعض المواقف بطريقة تهجمية فوضوية متناسية ان موقف الجماهير الطلابية قد خفت حدته عما كانت عليه أبان الانتفاضة ومغفلة مغزى اجادة استخدام علم التراجع الصحيح والمرونة التكتيكية أبان فترات الركود النسبي وضرورة التخلي عن النفس البورجوازي القصير النفس في التحرك والعمل الذي يتجسد في القول « كل شيء أو لا شيء » .

وقد ظهر لدى البعض أحيانا ما يمكن تسميته بمرض « الزعامة » الذي ينشا عادة كنتيجة منطقية لانعدام برنامج عمل يومي منظم (خاضع للرقابة والنقد والنقد الذاتي ولاسس تنظيمية محددة) من الناحية السياسية الذي من شأنه أن يحول دون استفحال هذه الظاهرة ودون أن تحاول العناصر القيادية من فرض نفسها بصورة عشوائية فردية في بعض المواقف أو الامور .

وفي أحيان أخرى ، ظهرت هناك معالم التخبط والضياع والخنوع على بعض الفئات اليسارية تجلت في الجلوس المستمر في الكافتيريات تاركا الساحة خالية لقوى اليمين . الا ان القسم الغالب من الفئات اليسارية كانت تنشط بجدية في بعض الكليات ، بالرغم من افتقارها الى برنامج عمل محدد ، مما أكسبها مواقع جديدة .

المهم ان القوى اليمينية والدينية التي دخلت الجامعة وهي أكثر تنظيما من السابق ، عمدت الى استغلال كل الاخطاء والثغرات التي وقعت بها بعض فئات اليسار الطلابي مما أهل هذه القوى اليمينية والدينية الى

احتلال مواقع جديدة ولكنها على العموم غير مؤثرة ولا حاسمة . الا ان هذه القوى تخيلت نفسها بأنها قوية بما فيه الكفاية فحاولت في تشرين الاول ١٩٧٢ التحرك انطلاقا من كلية الهندسة بجامعة القاهرة احتجاجا على اقالة الفريق صادق . الا ان العناصر اليسارية التي ما زال نفوذها مهيمنا على القاعدة العريضة للطلاب ، عملت كل ما بوسعها لاحباط هذا التحرك اليميني بسرعة وحكمة ، وذلك بالتركيز على المسالة الوطنية ، وليس على صراع أجنحة النظام .

افاق الحركة الطلابية المصرية :

لقد تخيل البعض بأنه بامكان الحركة الطلابية وحدها من خلال تحرك متواصل أو عدد من الانجازات الطلابية المحصورة داخل الاطار الطلابي من أحداث التغيير الاجتماعي الوطني المطلوب . وقد فات هذا البعض ان الحركة الطلابية لا يمكن أن تكون قائدا لحركة الجماهير ، بل ان عليها ان تمارس دورها من خلال اطار حركة القوى الوطنية والتقدمية في المجتمع بشكل عام ، وبالذات خلال حركة الطبقة العاملة والفلاحين بشكل خاص .

ان دور حركة الطلاب ينحصر فقط في فتح السبل أمام الحركة الوطنية للطلاب ، على أهمية نضالاتها على حدة ، للاندماج بالنضالات الجماهيرية ، الا ان هذا الانخراط الذي يتصاعد تدريجيا يعتمد بالدرجة الاولى على وجود الحزب الثوري الذي يعرف كيف يناضل على الصعيد الجبهوي ويقود في النهاية نضال الطبقات الشعبية الاخرى ، تحت راية خطه السياسي ، الى نتيجته المنطقية المحتومة . ■

العلاقات الإقتصاديّة بين ألمانيا الغربيّة والأنظمة العربيّة

سياسة الانظمة العربية تجاه « الدول الامبريالية المساندة لاسرائيل » كانت دائما ــ قبل هزيمة ٥ حزيران وبعدها ــ لا تمس المصالح الامبريالية الفعلية ، فالانظمة الرجعية العربية تعيش في احضان هذه المصالح ، اما الانظمة الوطنية بحكم نمو مصالح البورجوازية الجديدة فانها لم تقطع علاقاتها النهائية مع السوق الامبريالية العالمية ..

وتقدم العلاقات العربية ــ الالمانية الغربية نموذجا واضحا عن ذلك ، فبعد « الاجماع العربي » على قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية عام ١٩٦٥ ، فان هذه العلاقات لم تكن تعني قطع العلاقات الاقتصادية التي شهدت ازدهارا وانتعاشا، وبعد سنوات، وبالذات بعد هزيمة ٥ حزيران ، اعادت الانظمة العربية علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الغربية بالتدريج الواحدة بعد الاخرى .. كان اخرها عودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ــ الالمانية الغربية في الشهر الماضي ...

لقد تأثرت هذه العودة بعملية ميونيخ في الوقت الذي كان فيه هيكل يسعى لتحسين هذه العلاقات ، ولكن هذا التأثير كان مؤقتا ولفظيا اذ سرعان بعدما افرجت المانيا الغربية عن الفدائيين الثلاثة ان اعتبرت الحكومة المصرية ذلك برهانا على « حسن نية » المانيا الغربية مما حسن العلاقات من جديد ، وقدم السفير الالماني الغربي الذي كان ينتظر في القاهرة ، اوراق اعتماده ..

هذه الدراسة الموجزة عن العلاقات الاقتصادية العربية ــ الالمانية الغربية توضح بالارقام حقيقة هذه العلاقات والمراحل التي مرت بها منذ قطع العلاقات الدبلوماسية .

(الحرية)

للانظمة العربية علاقات اقتصادية ــ سياسية واضحة مع المعسكر الراسمالي . وتعتبر المانيا الغربية احدى الدول الامبريالية التي يفوق حجم تعاملها التجاري مع الانظمة العربية حجم ونفوذ اية دولة اخرى (باستثناء الامبريالية الاميركية) ... فما هي طبيعة العلاقة الاقتصادية والسياسية القائمة بين الانظمة العربية ، والامبريالية الالمانية الغربية ؟

مرحلة انقطاع العلاقات الديبلوماسية

من الواضح ان البلدان العربية توفر للمنتجات الالمانية الغربية سوقا واسعة لتصريف قسم كبير من الفائض . وهذا يؤمن لها نسبة اكبر من الربح ، وبنفس الوقت تفسح لها هذه العلاقة الاستفادة من مصادر المواد الاولية التي تحتاج اليها قاعدتها الصناعية .

هذه العملية بحد ذاتها تمكنها من مواصلة سياسة النهب الاستعماري للشعوب العربية ... ولهذا كانت المانيا الغربية تواصل سعيها الحثيث لادامة الاستغلال وربطه بشتى السبل والوسائل الممكنة بعجلة الاحتكارات الالمانية الغربية . وبرز هذا السعي في محاولة المانيا الغربية استئناف العلاقات الديبلوماسية مع الانظمة العربية التي قطعت علاقاتها الديبلوماسية عام ١٩٦٥ احتجاجا على صفقة الاسلحة الالمانية الغربية التي عقدت مع اسرائيل .

ولم يكن قطع العلاقات الديبلوماسية مع حكومة بون ليعني بالنسبة للانظمة العربية قطع العلاقات الاقتصادية ، وايقاف التبادل التجاري بينهما ، بل على العكس شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ ــ ٦٧ انتعاشا في ميزان التبادل الذي يخضع لقانون التبادل غير المتكافىء ولصالح الاحتكارات الالمانية الغربية . برز هذا الانتعاش بشكل واضح في حجم الصادرات والواردات (من والى بون) .

وأبرز مثل على ذلك ان المانيا الغربية ما تزال حتى اليوم ورغم قطع العلاقات الديبلوماسية في طليعة الدول المصدرة للمواد الصناعية المنتجة الى مصر ، وهذا التصدير الالماني يتم بالدين وتكفله مؤسسة المانية شبه حكومية (« النهار » ١٩ــ١١ــ١٩٦٦) .

وقد أعلنت الادارة الصناعية والتجارية في بون ان « حجم المبادلات التجارية بين مصر والمانيا الغربية في نمو مطرد ، فقد ارتفعت خلال العام المنصرم الى ١٩٠ مليون مارك قيمة البضاعة الالمانية الغربية المصدرة الى مصر ، والى ٨٧ مليون مارك قيمة البضاعة المصرية المصدرة الى بون » . هذا علما بان الصادرات العربية في مجملها تتالف من مواد خام (قطن ــ بترول ــ معادن) لتستخدم في دعم وتغذية القاعدة الصناعية للاحتكارات الامبريالية . بينما كانت الصادرات الالمانية الغربية تشتمل على منتجات الصناعات المختلفة « آلات ــ سيارات ــ منسوجات ــ أجهزة بصرية ــ أدوات كهربائية ــ منتجات كيميائية ») .

ان الانظمة العربية لم تكن تود قطع علاقاتها الديبلوماسية مع حكومة بون ، انما أقدمت على هذا الاجراء تحت ضغط الجماهير العربية التي وقفت تطالب بضرب المصالح الامبريالية في الوطن العربي ، ولم يكن قطع العلاقات بالنسبة للانظمة العربية يعني سوى محاولة لتخدير الجماهير وتضليلها .

لقد أعلنت وزراة الاقتصاد الالمانية الغربية أن التبادل التجاري مع الانظمة العربية ازداد رغم انقطاع العلاقات الديبلوماسية « الرسمية » ودللت الارقام على ان الصادرات الالمانية الغربية الى الدول العربية خلال الشهور الثمانية الاولى من سنة ١٩٦٦ ازدادت بنسبة ١٣٦٥ ٪ عما كانت عليه خلال المدة ذاتها من عام ١٩٦٥ . وارتفع حجم استيراد المانيا الغربية من الدول العربية بنسبة ٦٦٣ ٪ . ويتألف جزء كبير من مستوردات الاحتكارات الالمانية الغربية من البترول .

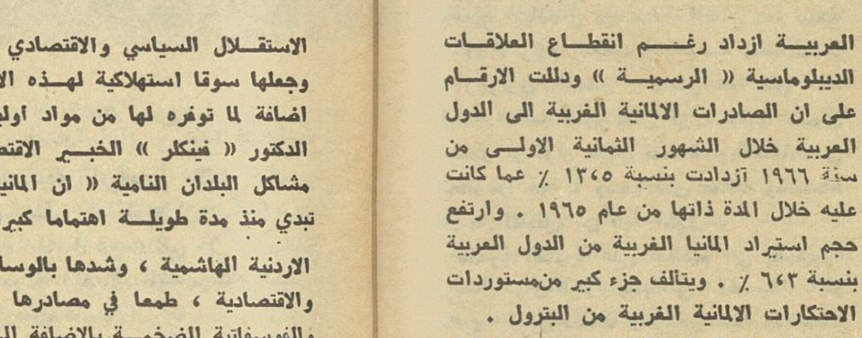
ان التبادل التجاري لم يتضرر من جراء قطع العلاقات الديبلوماسية ، الذي ارتدى طابعا شكليا في حيز الممارسة العملية لمجموع الانظمة العربية . وتحسن التبادل بشكل ملحوظ ومستمر حتى عام ١٩٦٧ .

لقد اتاحت عملية التجارة الخارجية للاحتكارات الالمانية الغربية مجالا واسعا لتوظيف رؤوس أموالها في استثمارات عربية . وأتاح لها ذلك قدرا أكبر في استعمال هذه الاموال والعلاقات التجارية المتبادلة كنوع من الضغط السياسي لادامة الاستغلال الامبريالي للشعوب العربية ، ولدفع الانظمة العربية لتنفيذ سياسة معينة تتلاءم ومتطلبات الامبريالية .

مع الاردن والسعودية

وهذا النوع من الخضوع السياسي يبرز بشكل واضح في ممارسة النظام الاردني الذي سارع بضرب الحركة الوطنية في ٦٥ ــ ٦٦ للحفاظ على مصالحه ومصالح الاحتكارات الامبريالية . فقد تلقى النظام الاردني ــ مثلا ــ منذ عام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥ قروضا المانية غربية بلغ مجموعها ٤٢ مليون و ٢٥٠ الف مارك استخدمت كنوع من الرشوة السياسية لهذا النظام . وفي ١٤ــ٣ــ٦٧ وقعت وزارة المال الالمانية الغربية قرضا للاردن مع محافظ البنك الاردني المركزي الدكتور « خليل السالم » حصل النظام الاردني بموجبه على ١٨ مليون و ٥٠٠ الف مارك قيل انها ستنفق لتوسيع ميناء العقبة وفي ٢٩ــ٤ــ٦٧ اتفق على ان يمول بنك الاعمار الالماني مشروع انشاء سكة حديد حطية ــ العقبة وقدرت التكاليف بحوالي ١٧ مليون مارك و ٥٠٠ الف ايضا ، ودفع البنك الالماني الغربي للاعمار ٤٠ مليون كقسط اول .. ان ازدياد النفوذ الامبريالي الالماني الغربي في الاردن ، اضافة الى النفوذ الكبير للاحتكارات الامريكية ادى الى مصادرة الاستقلال السياسي والاقتصادي للاردن ، وجعلها سوقا استهلاكية لهذه الاحتكارات ، اضافة لما توفره لها من مواد أولية . ويذكر الدكتور « فينكلر » الخبير الاقتصادي في مشاكل البلدان النامية « ان المانيا الغربية تبدي منذ مدة طويلة اهتماما كبيرا بالمملكة الاردنية الهاشمية ، وشدها بالوسائل المالية والاقتصادية ، طمعا في مصادرها البوتاسية، والفوسفاتية الضخمة بالاضافة الى خامات المعادن اللازمة لصناعة الاسمدة » . ومن المعروف ان الهدف من تمديد سكة الحديد بين منطقة حطية وميناء العقبة يهدف لتامين نقل فوسفات « الحسا » من مناجمها الى ميناء العقبة لتصديره الى المانيا الغربية .





سفير المانيا الجديد السيد هانز جورج شيلتر يقدم أوراق اعتماده للسيد حسين الشافعي

ومع النظام الرجعي السعودي احتلت المانيا الغربية المرتبة الخامسة في سلم العلاقات مع السعودية خلال عامي ٦٦ ــ ٦٧ . بينما كانت في السابق اقل مرتبة من الدرجة الخامسة .

وكانت السعودية تسعى باستمرار لعودة العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الغربية وعندما اعلن الحكم الاردني عزمه على عودة العلاقات كانت السعودية أول من بادر بعده الى ذلك ..

وفي خلال عام ٦٥ ــ ٦٦ كان وارد السعودية من المانيا الغربية (١١٦٥٤٩ ريال سعودي) ، بينما احصائية ثانية تؤكد ان حجم الاستيراد بلغ أعلى بكثير من الرقم المعلن السابق .

٢١ نيسان ١٩٦٦	٢١ نيسان ١٩٦٧
الارقام بآلاف الريالات السعودية	
وارد	صادر
١٣٧٣٤٩	٣٥٦٦٤٤
النسبة : ٦٤٠٨	النسبة : ٤٦٦٨
المرتبة : الخامسة	الى مجموع الواردات خلال ٦٦ ــ ٦٧

المصدر : احصائية وزارة الاحصاء والتخطيط السعودية عن عامي ٦٦ ــ ٦٧ .

ان مبيعات الدول العربية الى البلدان الامبريالية بشكل عام لا تدخل فيها السلع المصنعة الا بنسبة ١٠ ٪ تقريبا في حين اجمالي المنتجات الاولية تبلغ نسبة ٩٠ ٪ منها حوالي ٣٢ ٪ للنفط ، والشحومات و ٣٠ ٪ من المواد الاولية والمنتجات شبه الخامية و ٢٨ ٪ من المواد الغذائية . وبهذا الشكل تستقطب الامبريالية الالمانية جزءا كبيرا من المبادلات التجارية مع الدول العربية ، اضافة الى اشرافها على جزء كبير ايضا من مصادر المواد الاولية ، واستغلالها لصالحها .

ان بقاء هذا الاستغلال وقف عائقا أمام طريق النمو الاقتصادي للبلدان العربية نفسها، وجعلها عاجزة عن انتهاج اي سياسة اقتصادية وطنية تقوم على تلبية متطلبات المواجهة . وبما تتضمن هذه المواجهة من اعداد لاقتصاد الحرب وهذا برز بشكل واضح بعد هزيمة الانظمة العربية وبرامجها في مواجهة التحدي الصهيوني عام ١٩٦٧ .

توضح الاحصائية التالية ارتفاع حجم التعامل بعد عام ١٩٦٧ (الى عام ١٩٧٠) :

البلد	اجمالي واردات البلدان العربية من المانيا الغربية ١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	ملاحظات
الاردن	١٧١٧٧	١٦٧٦٦	١٦٠٠١	غير متوفرة	القيمة بالالاف
البحرين	٤٧٠٥	٦٢٧١	٦٧٠٤	غير متوفرة	الدولارات بالنسبة
الكويت	٥٦١٣٤	٥٨١٥٧	٦٦٨٥٥	١٥٧	لاعوام ٦٧ ــ ٦٨
العراق	٤٣٤٦١	٢٩١٣٥	١٦٤٣٠	٧٠	ــ ٦٩ وبملايين
السعودية	٣٩٩٥٥	٣٨٥٦٧	٥٩٣٦٩	٢٣٩	الماركات بالنسبة
سوريا	١٨٢٢٩	١٦٣١٣	٢٣٢٧٣	٩٦	لعام ١٩٧٠ .
ليبيا	٣٧١٤٨	٥٣٤١٢	٦٠٠١١	١٦٨	
مصر	٥٥١٤٩	٤٤٠٣٣	٤٤٤٣١	٤٤٩	
لبنان	٤٠٩٩٥	٤٨٦٢٤	٥٤٤٦٨	٢٠٤	
السودان	١٢١٤١	١٣٣٤٧	١٦٥٧٥	٦٠	
المغرب	٤٦٦٩٧	٤٣٧٥٣	٥٥٢٠١	١٨٧	
تونس	١٩٩٨٧	١٩٠٠٨	٢٠٠٢٣	١٠٢	
الجزائر	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	٣٦٢	

هزيمة حزيران والمانيا الغربية

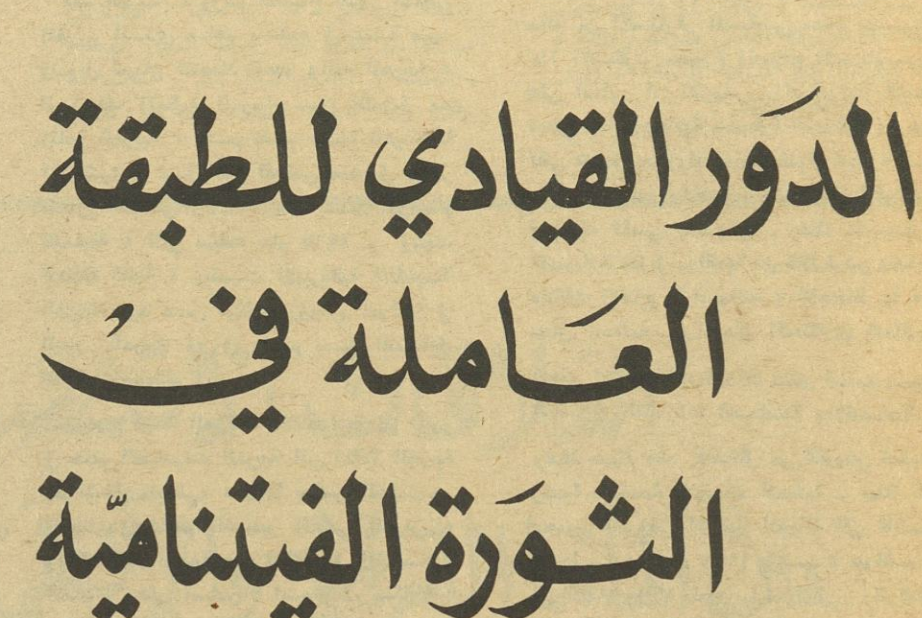
بعد الهزيمة ، ورغم انفضاح الدور الالماني الغربي الذي ساهم بفعالية في عملية مد وتمويل شريان اقتصاد العدو وآلته الحربية ، لم تتوقف الانظمة العربية عن التعامل مع المانيا الغربية ، ولم تضع حدا لنفوذها المستشري ، بل على العكس سجل مؤشر التطور التبادلي رقما مرتفعا عن الارقام السابقة ، التي سبقت عام ١٩٦٧ . وبقيت العلاقة قائمة ، وبقيت الامبريالية الالمانية الغربية تزيد من توظيف رؤوس أموالها في الدول العربية ، وفي رفع نسبة التبادل التجاري معها .

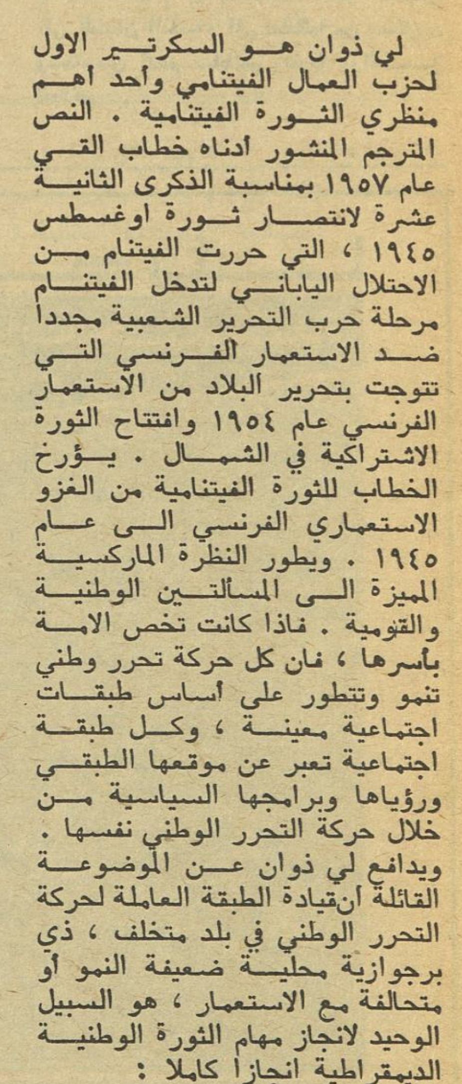
توضح لوحة العلاقات الاقتصادية ان النمو في حجم الصادرات العربية الى المانيا الغربية يتم بشكل متباطيء ، تماما بعكس التطور التصاعدي لحجم التصدير الالماني الغربي ، وهذا يسجل صيغة عدم التكافؤ في التبادل القائم ، وعلى اساس « اسعار غير متكافئة » مما ادى ويؤدي في كثير من الحالات الى عجز الاقتصاد العربي ، وانخفاض قيمة صادراته . وبشكل اتوماتيكي يسجل مستوى التطور الاقتصادي مؤشرات سلبية ... وفي ظل وجود انظمة غير قادرة على انتهاج سياسة اقتصادية وطنية ، تقوم مثلا على الحد من استهلاك الكماليات وانتهاج سياسة « اقتصاد حرب » ، واتباع سياسة تقشف ، يبقى المجال مفتوحا للاستثمارات الامبريالية بشكل عام والالمانية الغربية بشكل خاص ، للتدفق بشكل قروض ، وسندات ، ومعونات اقتصادية تهدف بالتحليل الاخير ، ايجاد حالة من الاستقرار السياسي بحيث يخدم هذا الاستقرار مجموع المصالح الامبريالية على اساس ان القروض والمساعدات بالاصل تعطي لفئة اجتماعية مسيطرة اقتصاديا ، وهي التي تتحمل مسؤولية منع احتمال قيام خطر ما يهدد مجموع المصالح الامبريالية المتواجدة في البلد المعني بالقروض . بذلك تحاول الامبريالية تعزيز مواقعها من خلال غرس وتدعيم علاقات الانتاج الراسمالية ، الاحتفاظ بها فى مجال استثمار الراسمال الاحتكارى العالمى.

بمعنى ان هذه المساعدات تعتبر انسب وسيلة التاثر فى التطورات السياسية والاقتصادية ، وتتخذ حينئذ هذه الاشكال من القروض شكل رشوة سياسية للاوساط الحاكمة . فمثلا فان مجموع القروض الالمانية الغربية الى البنك الاردنى عام ١٩٧١ بلغت حوالى ١٠١، ٣٠١٦٨٣ ملبون مارك المانى. والولايات المتحدة الامريكية قدمت ٨٠٪ من مجموع « المساعدات » فى السنوات العشر الاخيرة الى البلدان النامية، الى حلفائها من عسكريين وسياسيين لدعم سلطتهم وتقوية مراكز نفوذهم ..

الحرية صفحة ١٢

الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الفيتنامية





بقلم : لي ذوان
ترجمة اسرة "الحرية"

لي ذوان هو السكرتير الاول لحزب العمال الفيتنامي وأحد أهم منظري الثورة الفيتنامية . النص المترجم المنشور أدناه خطاب القي عام ١٩٥٧ بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لانتصار ثورة اوغسطس ١٩٤٥ ، التي حررت الفيتنام من الاحتلال الياباني لتدخل الفيتنام مرحلة حرب التحرير الشعبية مجددا ضد الاستعمار الفرنسي التي تتوجت بتحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٥٤ وافتتاح الثورة الاشتراكية في الشمال . يؤرخ الخطاب للثورة الفيتنامية من الغزو الاستعماري الفرنسي الى عام ١٩٤٥ . ويطور النظرة الماركسية المميزة الى المسألتين الوطنية والقومية . فاذا كانت تخص الامة بأسرها ، فان كل حركة تحرر وطني تنمو وتتطور على أساس طبقات اجتماعية معينة ، وكل طبقة اجتماعية تعبر عن موقعها الطبقي ورؤياها وبرامجها السياسية من خلال حركة التحرر الوطني نفسها . ويدافع لي ذوان عن الموضوعة القائلة أن قيادة الطبقة العاملة لحركة التحرر الوطني في بلد متخلف ، ذي برجوازية محلية ضعيفة النمو أو متحالفة مع الاستعمار ، هو السبيل الوحيد لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية انجازا كاملا :

طوال ثمانين سنة من الخضوع للنير الفرنسي والياباني ، ناضل شعبنا ببسالة منقطعة النظير في عدة حركات : حركة « فان ثان » (١) ، « فان دينه فونغ » (٢) ، « هوانغ هاوثام » (٣) ، « فان شو ترينه » (٤) ، « فان بوي شاو » (٥) ، انتفاضة « يان باي » (٦) ، حركة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، والانتفاضة السوفياتية في « نغي — تينه » (٧) كتتويج لها ، وانتفاضتي « نام كي » (٨) و « باك سون » (٩) . واخيرا في اوغسطس ١٩٤٥ ، انتصرت ثورة التحرر الوطني واستعاد الشعب الفيتنامي سيادته على وطنه المحبوب .

لقد افتتحت ثورة اوغسطس المظفرة عصرا جديدا في تاريخ فيتنام ، ذلك انها لم تكن مجرد ثورة من أجل التحرر الوطني ، وانما كانت ايضا ثورة لتحرير الشعب وقيادته على طريق جديد ، طريق تاريخ البشرية الحديث . ولكي نقيم عوامل انتصار ثورة اوغسطس التقييم الصحيح ، يجب دراسة نشوئها وتطورها .

من بدء السيطرة الاستعمارية الى الحرب العالمية الاولى

كان الهدف الرئيسي للاستعمار الفرنسي من احتلاله لبلدنا هو تصريف سلعه ، واستغلال موادنا الاولية ، وتحصيل الضرائب وفرض العمل بالسخرة — أي نهب شعبنا واستغلال قوة عمله .

ان بلدنا بلد زراعي بالدرجة الاولى . وكان استغلال المستعمرين لقوة عمل شعبنا يستهدف أساسا الفلاحين الذين يفلحون أراضي هؤلاء المستعمرين أو يعملون كيد عاملة ماجورة في مشاريعهم . ويمكننا القول ان المستعمرين الفرنسيين انما غزوا أرضنا من أجل نهب قوة عمل فلاحينا بالدرجة الاولى .

لذا كانت التناقضات بين امتنا والاستعمار الفرنسي ، في جوهرها ، تناقضات بين الفلاحين والاستعمار .

غير ان خسارة بلدنا لم تكن تعني فقط خسارة مصالحنا المادية اليومية والحيوية وانما أيضا خسارة انسانيتنا وكرامتنا ، خسارة المبرر المشترك لوجود امة باكملها تكونت عبر الوف السنين .

ولهذا السبب كانت التناقضات بين امتنا والاستعمار الفرنسي هي أيضا تناقضات بين الوجود القومي والعدوان .

ولكي يستغل المستعمرون الفرنسيون فلاحينا ، لم يحتاجوا لالغاء الاقطاع — كما فعلوا في بلدهم نفسه — لا بل انهم احتفظوا به كعامل مساعد في هذا الاستغلال ، لذا بذلوا كل المساعي للتحالف مع الاقطاع .

غير ان المستعمرين ، اذ جردوا الاقطاعيين من مراكز السيطرة على الفلاحين واستغلالهم ، دفعوا الاقطاع بالضرورة الى مقاومتهم . لكن هذا الاقطاع الضعيف المتاخر وجد نفسه عاجزا في وجه قوة استعمارية تحرز النصر تلو النصر على صعيد العالم باسره . وبالاضافة لذلك ، فقد كان التناقض حادا انذاك بين الاقطاع والفلاحين . فاذا بسلالة « نغوين » المتمسكة بمصالحها الاقطاعية الانانية الضيقة ، تخشى خسارة عرشها اكثر مما تخشى خسارة البلد . هكذا فالطبقة الاقطاعية الضعيفة والانانية ، العاجزة عن مجابهة الاستعمار ، ما لبثت ان استسلمت له ، وساومته ، بل ذهبت الى حد التحالف معه ضد حركة النضال الشعبي من أجل الخلاص الوطني .

غير ان فئة من الاقطاع — تضم المثقفين خاصة — ما لبثت ان ثارت على الفرنسيين بعد أن ادركت ان الطبقة الاقطاعية ككل لا مصلحة لها غير خدمة المستعمرين . ولكن هذه الفئة لم تكن تستمد عداءها للاستعمار وروح الخلاص الوطني من بقايا النظام الاقطاعي ، بقدر ما كانت تستمدهما من نزعة الاستقلال الوطني ومن الثقافة العريقة اللذين تطورا عفويا تحت راية النظام الملكي واللذين تحرص عليهما تلك الفئة المثقفة والجماهير الكادحة . كذلك فحركة التحديث ذات الاتجاه البرجوازي الديمقراطي التي قادها المثقفون الوطنيون والقوميون القدامى ، لم تتم على القاعدة الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع البرجوازي الوطني التي كانت آخذة في النمو انذاك ، بقدر ما قامت على أساس نزعة الاستقلال الوطني والثقافة الوطنية في وقت كان النظام الاقطاعي على وشك الافلاس وكان الشرق آخذ في التحول من الاقطاع الى الراسمالية .

من هنا ان هذه الحركات ، في جوهرها ، لم تعبر عن التناقض بين الاستعمار والاقطاع ، او بين الاستعمار والاقتصاد البرجوازي المحلي ، الذي لم يكن قد تبلور بعد ، وانما عبرت عن التناقضات بين نزعة الاستقلال الوطني والنظام الاستعماري الغازي ، بين القهر والاستغلال اللذين يمارسهما راس المال الاستعماري والشعب العامل ، وبخاصة الفلاحين .

لذا يمكننا القول ان الاستعمار الفرنسي ، باجتياحه لبلدنا ، أوجد تناقضا بينه وبين امتنا باسرها . غير ان التناقضات بين الاستعمار والفلاحين وبين الاستعمار والاقطاع لم تكن متماثلة ، لان بلدنا ، مثله كمثل البلدان الاخرى ، كان مجتمعا طبقيا تتصارع ضمنه مصالح مختلفة ومتضاربة . ومن هنا ، فالتناقض العام بين الطبقات الاجتماعية المختلفة والاستعمار كان يختلف ويتغير حسب موقع كل من هذه الطبقات وحسب العلاقات القائمة فيما بينها .

ان التناقض بين الفلاحين والاستعمار كان يحمل في طياته سلفا التناقض بين الفلاحين والاقطاع ، ليس فقط لان الفلاحين أنفسهم كانوا متناقضين مع الاقطاع وانما أيضا لان الاقطاع استسلم للاستعمار ، واتكل عليه ، وتواطأ معه ضد الفلاحين . كذلك ، فالتناقض بين العناصر الوطنية من الاقطاع وبين الاستعمار تغير وحمل في احشائه التناقض بين تلك العناصر الوطنية وسائر فئات الاقطاع ، لان النظام الاقطاعي تحول الى عميل للاستعمار يعيق مسيرة الامة الى أمام . فاذا بالتناقض العدائي التناحري بين الاقطاع والاستعمار ، عند بدء الغزو الاستعماري ، يتحول الى تناقض غير عدائي ، فيتحالف الاقطاع مع الاستعمار في جبهة واحدة ضد الفلاحين والعناصر الوطنية .

ذلك ، في جوهره ، هو الطابع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي غلب على الحركات الثورية منذ غزو الاستعمار الفرنسي لبلادنا حتى الحرب العالمية الاولى .

غير ان قادة تلك الحركات الثورية لم يدركوا بوضوح المضمون الموضوعي لحركاتهم ، مما أدى الى عدم تحقيقها النتائج المتوقعة وعجزها عن التحرر من السيطرة الاستعمارية .

الطبقة العاملة تدخل المعترك السياسي وتقود الحركة الثورية

يبين تاريخ فيتنام في ظل سيطرة الاستعمار الفرنسي ان حركة التحرر الوطني المرتكزة الى قاعدة شعبية عريضة والشاملة لعدة احزاب سياسية وطبقات قائدة ، لم تظهر الا في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فمن تلك الحرب ، يسجل تاريخ فيتنام عدة تحولات متميزة .

تطبيقا لبرنامجه في استغلال المستعمرات ، لم يسمح الاستعمار الفرنسي الا بنشوء برجوازية محلية ضعيفة ، في حين انشأ بروليتاريا قوية ولدت مع دخول الراسمالية الاستعمارية ، اي قبل نشوء البرجوازية المحلية .

وفي استغلالها للهند الصينية ، سيطرت الرأسمالية الفرنسية على المواقع الاقتصادية الرئيسية . فاحتكرت المصارف واصدار العملة والتجارة الخارجية والنقل والمواصلات الداخلية . كما سيطرت كليا على فروع الانتاج الرئيسية التي كانت تمد الهند الصينية بمواردها كالمطاط والفحم والارز وحتى الفروع المنتجة لمواد البناء كالاسمنت والآجر والكلس والخشب . اما وسائل المعيشة الاخرى للشعب كالحياكة وصنع السلال ، فقد انهارت كليا تقريبا تحت وطأة منافسة الصناعة والتجارة الراسماليتين الفرنسيتين . وأما البرجوازية المحلية فقد تكونت في معظمها من فئات الطبقة الاقطاعية المختلفة ، وسيطرت على المرافق الثانوية في الاقتصاد والتجارة . ولم تقم شركات تجارية او مشاريع اقتصادية تملك ما يكفي من راس المال لمنافسة الرأسمالية الفرنسية .

ولكي يخضعوا اقتصاد الهند الصينية كليا لاقتصادهم ، رفض المستعمرون الفرنسيون تطوير الصناعة الثقيلة في تلك المستعمرة ، لا بل انهم اعاقوا توسع الصناعة الخفيفة .

ان هذه الخطة التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون ، بالاضافة لسياساتهم الاستعمارية الاخرى ، حدت من قدرة الراسمالية المحلية على مراكمة رؤوس الاموال ، وسدت في وجهها ابواب الفروع الهامة في التجارة والصناعة . وتفاقمت حالة هذه البرجوازية المحلية أيضا بسبب الافلاسات المتكررة في الزراعة ، الامر الذي فرض عليها لعب دور الوكيل الذي يستخدمه رأس المال الفرنسي لتمكين سيطرته على الجماهير الكادحة في البلاد .

وقد أدى ذلك الى احداث تغيرات متميزة في الوضع الاجتماعي والسياسي في فيتنام.

ان البرجوازية الفيتنامية قد اكتفت بلعب دور العميل والوكيل للرأسمالية الفرنسية ولعجزها عن لعب دور يتجاوز دور الوكالة والعمالة ، سعت للاتكال على هذا الطرف الاستعماري او ذاك . ومن هنا فان عداء قطاع صغير من البرجوازية الفيتنامية للاستعمار الفرنسي لم يكن يهدف سوى الى استبدال نير الاستعمار الفرنسي بنير استعمار اخر . في ظل هذا الوضع الاقتصادي ، ونظرا للطبيعة الطبقية للبرجوازية الفيتنامية كما عرضناها اعلاه ، لم يكن بالامكان قيام ثورة تحرر وطني بقيادة البرجوازية .

ان انتفاضة « ين باي » ، في معناها الاقتصادي ، عبرت عن افلاس بعض قطاعات الفلاحين والمنتجين الصناعيين الصغار نتيجة انشاء الفرنسيين صناعة خفيفة تابعة لهم في فيتنام وتمتين سيطرتهم الكاملة على موارد رزق الشعب الفيتنامي . واظهرت هذه الانتفاضة ان الاستعمار الفرنسي قضى في المهد على امكان قيام اقتصاد برجوازي .

لكن انتفاضة « ين باي » ، من منظار اخر ، عبرت ايضا عن تنامي الوعي الوطني العفوي في أوساط المثقفين البرجوازيين الصغار مع تصاعد الحركة الثورية في فيتنام وخارجها . غير ان هذه الثورة الوطنية ذات الطابع البرجوازي التي قادها مثقفو البرجوازية الصغيرة ، لافتقارها الى قوة اجتماعية مدعومة بقاعدة برجوازية اقتصادية راسخة ، خيفت بمزيج من قصر النفس والجراة اللذين يميزان سلوك الطبقة البرجوازية الصغيرة . وانتهت في انتفاضة فاشلة تسعى للمساومة مع الاستعمار . وفي نهاية المطاف ، واصلت هذه القطاعات الاجتماعية مهمة النضال من اجل « التحرر الوطني » بنظم الاشعار ، والكتابة الادبية ، ونشر بعض الروايات او الصحف التي يغلب عليها الطابع البرجوازي الاصلاحي .

ان الوضع الاقتصادي في فيتنام ، اذ ولد برجوازية ضعيفة ، خلق في المقابل بروليتاريا قوية . لان البروليتاريا في فيتنام نشأت وتطورت قبل ولادة البرجوازية المحلية بكثير ، وابان بدء تغلغل الراسمالية الاستعمارية الفرنسية الاستغلالية . ان انهيار الفروع الانتاجية الصغيرة في الريف والصناعات الصغيرة ، دفع بعشرات الالاف من الفلاحين الى المدن للعمل في مزارع المطاط والبن والارز وحولهم الى بروليتاريين . ثم ان النمو السريع نسبيا للبروليتاريا والافقار الذي عانت منه كافة فئات الريف صهر الفلاحين في قوة متراصة الى جانب البروليتاريا . ان ضعف البرجوازية وتبعيتها وخضوعها السريع للاستعمار ، والطابع العفوي المؤقت لكافة فئات مثقفي البرجوازية الصغيرة ، اوكلت الى البروليتاريا — الطبقة التي تعاني القهر والاستغلال على يد الاقطاع والاستعمار والبرجوازية الوطنية — لعب دور بالغ الاهمية على الساحة السياسية الفيتنامية ، وعين لها مهمة تحرير نفسها والامة جمعاء معها . والذي مكن البروليتاريا من احتلال هذا المواقع هو وضع البلد نفسه ، وخيانة واستسلام البرجوازية والاقطاع في الصين — البلد المجاور الذي يمارس نفوذا كبيرا على الثقافة الفيتنامية وانتصار البروليتاريا العالمية في الاتحاد السوفييتي البلد الذي يمثل سدس مساحة الكرة الارضية .

ان بؤس وادقاع الفلاحين في ظل النظام الاستعماري الفرنسي ، وعمق وقوة الشعور القومي لديهم ، وضعف البرجوازية المحلية ، والمثال الذي قدمته الثورة البروليتارية في الاتحاد السوفييتي في تحريرها الفلاحين وقيادتهم نهائيا على الطريق البروليتاري — كل هذه كانت من العوامل التي رسخت ثقة الفلاحين الفيتناميين بطاقاتهم الثورية وبالنصر الاكيد تحت قيادة البروليتاريا .

ولما كانت مصالح البروليتاريا الفيتنامية وثيقة الارتباط بمصالح اوسع الجماهير الفلاحية في الريف وبمهمة التحرير الوطني ، ولما كان بعدها السياسي ، في فيتنام وخارجها ، قد مدها بنظرية ثورية متقدمة حول ثورة التحرر الوطني ، فقد تحولت الى جيش طليعي باسل ، يملك القدرة الكاملة على هزم الاستعمار والاقطاع ، وتحرير الامة والطبقة ، وانتزاع استقلال فيتنام وبناء وطن جديد .

في الحركة الثورية التي عرفها بلدنا خلال فترتي ١٩٢٤ — ١٩٢٥ و ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، نمت الحركة الثورية من اجل التحرر الوطني التي تخاض من موقع البروليتاريا في نفس الوقت مع نمو حركة التحرر الوطني التي تخاض من موقع البرجوازية . ولكن في حين اعلنت انتفاضة « ين بامي » انتهاء الحركة الثورية البرجوازية ، اذا بالنضالات الباسلة التي خاضتها البروليتاريا والفلاحون ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا على امتداد البلد كله . وهذا حدث تاريخي مميز للحركة التحررية في الامة الفيتنامية .

وفي ثورتها من اجل تحرير امتها وطبقتها ، تملك البروليتاريا الفيتنامية حزبها الطليعي الاصيل ، وقد قاد حزبنا الحركة الثورية الفيتنامية معتمدا على موقف صحيح من مسالة ثورة التحرر الوطني ، مرتكزا الى الظروف التاريخية المميزة لفيتنام ، ومستفيدا من التجارب الثمينة التي اكتسبتها البروليتاريا العالمية طوال مئة عام ، وبخاصة من تجارب الثورة الروسية . ولقد جرب حزبنا ووضع على المحك في احلك الاوقات ، في ظل العمل الشرعي والعمل السري . وفي كل مكان وزمان اكان في العمل السري او في السلطة ، رفع حزبنا عاليا الراية الوطنية الديمقراطية ، راية الخلاص الوطني والتحرير . وفي كل مكان وزمان ، اثبت عن جدارته في ان يكون الجيش الطليعي للثورة ، لا يتردد أمام الصعاب العديدة او المخاطر ، منفذا ببطولة المهمة التي القاها التاريخ على عاتقه .

لذا يمكننا القول ان انتصار ثورة اوغسطس لم يكن ممكنا بدون الحزب الشيوعي في الهند الصينية .

في العدد القادم
الجبهة الوطنية المتحدة
ودور الحزب القيادي

---

١. حركة وطنية قادها المثقفون الفيتناميون (١٨٨٥ — ١٨٩٦) .

٢. زعيم انتفاضة ضد المستعمرين الفرنسيين (١٨٨٥ — ١٨٩٦) هزم الجيوش الفرنسية في أكثر من معركة . توفي نتيجة المرض عام ١٨٩٦ . فثأر الفرنسيون منه بحرق جثمانه ومزج رماده بالبارود .

٣. « هوانغ هاو ثام » أو « دي ثام » : قائد انتفاضة فلاحية ضد المستعمرين الفرنسيين في « يان ثي » اندلعت عام ١٨٨٧ ودامت طوال ثلاثين سنة . وكان لهذه الانتفاضة تأثير كبير في طول البلاد وعرضها وأسدت هزائم نكراء للعدو . اغتيل « هوانغ هاو ثام » على يد احد الخونة في ١٠ فبراير ١٩١٣ .

٤. « فان شو ترينه » (١٨٧٢ — ١٩٢٦) وطني فيتنامي دعا الى قيام نظام ديمقراطي برجوازي اصلاحي .

٥. « فان بوي شاو » (١٨٧٦ — ١٩٤٠) قائد حركة « دونغ دو » (التوجه الى الشرق) شن عدة حملات ضد المستعمرين الفرنسيين بين ١٩٠٤ و١٩٢٥ . وقع في ذلك العام في كمين نصبه له الفرنسيون في شانغهاي وفرضت عليه الاقامة الجبرية في « هيوا » (فيتنام الوسطى) حيث توفي في ٢٩ اكتوبر ١٩٤١ .

٦. قامت انتفاضة « يان باي » في ٩ فبراير ١٩٣٠ بقيادة « الحزب القومي الفيتنامي » وهو حزب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الفيتنامية . الا انها قمعت فورا واعدم المستعمرون الفرنسيون عددا من قادتها .

٧. خلال عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، انتفض العمال والفلاحون ، ومعهم الشعب كله ، بقيادة « الحزب الشيوعي في الهند الصينية » ، ضد المستعمرين الفرنسيين والنظام الملكي الاقطاعي ، في مقاطعتي « نغي آن » و « هاتينه » (فيتنام الوسطى) . وأطاحت هذه الانتفاضة بالادارة الاستعمارية وأقامت السلطة الشعبية على انقاضها . الا أن المستعمرين ما لبثوا أن أغرقوها بالدم .

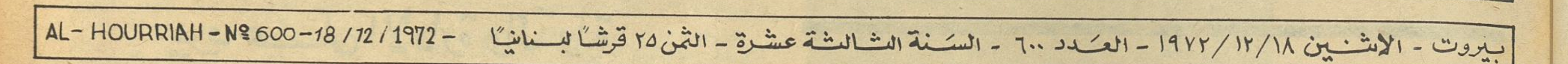
٨. اندلعت هذه الانتفاضة في ٢٣ نونمبر ١٩٤٠ بقيادة منظمة « نام بو » التابعة للحزب الشيوعي في الهند الصينية .

٩. عندما هزمت القوات الفرنسية على يد اليابانيين في « لانغ سون » في سبتمبر ١٩٤٠ ، تراجعت نحو منطقة الدلتا . وعند اجتيازها مقاطعة « باك سون » في ٢٧ من الشهر نفسه ، تصدى لها الشعب وجردها من السلاح واطاح بالادارة الاستعمارية وأقام سلطة ثورية على أنقاضها .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

في هـذا العـدد :



بيروت - الاثنين ١٨/١٢/١٩٧٢ - العدد ٦٠٠ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - AL- HOURRIAH - № 600 - 18 / 12 / 1972

زيارة الملك حسين للسعوديّة /

المحوَر السعُودي - الاردني لدعَاة السلم الاميركي





الخليج العربي :

المظاهرات الأخيرة ضد "بيع الجزر العربيّة"

مجزرة معامل غندور الأخيرة :

فلتتضامن الحركة الشعبيّة لالغاء الصرف الكيفي

الكلمة الأخيرة

زيارة قابوس لمصر وليبيا

خطوة جديدة في مسلسل التراجع أمام الاستعمار الجديد في الخليج العربي

أصبحت مواقف أنظمة برجوازية الدولة تجـاه تطورات الوضع في الجزيرة وعمان والخليج مقياسا أساسيا لقياس مـدى تراجعها أمـام الهجمة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على المنطقة ككل . لا بل ان كافة المؤشرات الاخيـرة تؤكد الضلوع الكـامل لهـذه الانظمة في مخططات الاستعمار الجديد الرامية الى كسب الاعتراف العربي والدولـي بالانظمة العشائريـة العميلـة التي أنشأتها ، واسباغ صفـة « الاستقـلال » و « الوطنية » و « الديمقراطية » عليها .

ومن هذه المؤشرات الاكيدة الزيارة الاخيرة التي قـام بها قابوس ـ سلطان عمان ـ الى كل من مصر وليبيا . مـن المعروف أن الانكليـز خلعوا عميلهم السابق ـ سعيد بن تيمور ـ في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، ونصبوا مكانه ابنه قابوس ، في محاولة لتحديث الاستعمار في تلك السلطنة التـي ظلت معزولة عن التطورات في الخليج خـلال قرون ، وادخالهـا عصر الاستعمار الجديد ، وتجنيد كافة القوى لضرب الحـركة الوطنية فيها ، وطليعتها المسلحة ، الثورة في الاقليـم الجنوبي ـ ظفار بقيادة الجبهـة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

ومنذ احداث هـذا التغيير ، والانكليز يسعون لكسب الاعتـراف العربي والدولي بهذه السلطنة ، التي شكلت وتشكل شبه مستعمرة آمنة لهم . واذا كان الموقف المصري قد اتسم بشيء مـن التردد أول الامر ، فاعترض على دخول السلطنة الجامعة العربية لانها لا زالت تضم قاعدتين عسكريتين بريطانيتين ، فما لبث أن تراجع وعلق موقفه على النتائج التي تترتب عليها التسوية بين السلطنة والحكم السعودي . وأرسل السادات مبعوثه الخاص محمد حسن الزيات في زيارة لمسقط حيث ألقى محاضرة حيا فيها ما أسماه ثورة يوليو بقيادة السلطان قابوس ، وقارنها بثورة يوليـو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر . واذا ثمة من حاجـة للادلة على مدى تراجع نظام السادات عن خط عبد الناصر ، فان في هذه المقارنة الدليـل البليغ .

وتتوجت كل هذه التطورات بزيارة قابوس الاخيرة لكل مـن مصر وليبيا . في القاهرة ، أجـرى مباحثات مطولـة مع الرئيس السادات ، وخرجت الصحف القاهرية ، طوال أيـام ، وهي مليئة بالمقالات حـول « العمران » الذي يبنيه السلطان الشاب في عمان . وكالعادة ، فالـذي يضمره نظام السادات ، يفصح عنه النظام الليبي . ففي ختام المحادثات بين قابوس والقيادة الليبية ، صدر بيان مشترك أهم ما يلفت الانتباه فيه نقطتان : الاولى اتفاق الطرفين على تأييد قضايا العدل والحرية وتأييـد « الشعوب التي تناضل للتحرر من نـير الاستعمار والتمييز العنصري في افريقيا » . الشعوب العربيـة تناضل هـي أيضا « للتحرر مـن نـير الاستعمار » . ومنها الشعب العربي في سلطنة عمان الذي حمل السلاح طوال سنوات ضد الاحتـلال البريطاني والسلاطين العمـلاء ، متوجا نضاله باندلاع الثورة الوطنية المسلحة في الاقليم الجنوبي ـ ظفار ـ التي تسجل الانتصارات وتبذل التضحيات منذ أكثر من سبع سنوات . وتتمثل السيطرة الاستعمارية في سلطنة عمـان بقاعدتين بريطانيتين في صلالـة ومصيرة وباتفاقية مع بريطانيا عقدت عام ١٩٥٨ لمـدة ٩٩ عاما ، وبمئات الضباط الانكليز الذين يسيرون كافة شؤون البلاد ، وبسيطرة شركة النفط والشركات الاحتكارية الاستعمارية الاخرى على مرافق البلاد الحيوية . فاذا لم يكن هذا كله يشكل سيطرة استعمارية في سلطنة عمان ، واذا لم يكن نضـال شعبها المسلح يشكـل نضالا من أجـل التحرر « من نـير الاستعمار » ، فلم يعد للاستعمار من معنى ولا عاد من معنى للنضال ضده .

والنقطة الثانية التي تلفت الانتباه هي اتفاق الطرفين على تأييـد المقاومة الفلسطينية . ولكـن عجبا له مـن تأييد ! في سياق « أقلمته » و « تعريب » الحرب ضد الثورة الوطنية في ظفار ، استقدم الانكليز الـى السلطنة أعدادا كبيرة من ضباط الجيش الاردني للحلـول محل الضباط الانكليز في « حفظ الامـن » وقيادة العمليات العسكرية في ظفار . وبديهي أن يكون هؤلاء الضباط الاردنيون قد اكتسبوا « خبرتهم » من تنظيم المذابح ضد المقاومة الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ . فالقائم بالاعمال الاردني في مسقط هو رئيس أركان الجيش الاردني خلال مجزرة أيلول . وضباط الاستخبارات الاردنيون يتباهون أمام المعتقلين الوطنيين ، في أقبية وسجون السلطنة ، بأنهم قادرون على « سحقهم » مثلما سحقوا الفدائيين الفلسطينيين !!؟ هذه هي السلطنة التي « تؤيد » المقاومة الفلسطينية . بهكذا مقياس ، لمـاذا لا يندرج النظام الهاشمي أيضا في عـداد مؤيدي المقاومة ؟!!

إفشال المخطط السعودي "ليمننة" الحرب ..

اتفاقية الوحدة بين الشمال والجنوب التـي تم التوقيع عليهـا في طرابلس ـ ليبيا في الاسبوع الماضي ، يجب النظـر اليها بأبعد ما تحمله النصوص المختلفة التي تضمنتها الاتفاقية .. فلا شك أن قضية الوحدة اليمنية قضية استراتيجية وأساسية في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية في الجنوب والشمال على السواء ، وهي مسألة مطروحة تاريخيا منذ الاحتلال البريطاني في الجنوب وحكم الامامة في الشمال . وبعد استقلال الجنوب تطورت الاوضاع في الشمال لصالح القوى الرجعية والملكية القديمة التي استغلت انسحاب القوات المصرية بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ لجعل ميزان القوى في الشمال يميل الى كفة القوى الرجعية المرتبطة بالسعودية . وبعد حركة التصحيح في الجنوب وطرح مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية على صعيد التطبيق بدأت السعودية تخطط للقضاء على هـذه الثورة في الجنوب ولمنع تطورها خوفا من العدوى التي تحملها لمختلف أنحـاء شبه الجزيرة العربية ، وخوفا من آفاقها الوحدوية الديمقراطية في اليمن كله .. فالقاعدة الجماهيرية العريضة للثـورة الوطنية والديمقراطية في الجنوب أصبحت هي الاساس المتين للوحدة اليمنية ، وهذا ما كان يخيف القوى الرجعية الجنوبية التي « هاجرت » الى الشمال أو الى السعودية والتي كانت أداة السعودية في مخططهـا لضرب كـل ما تمثله ثـورة اليمـن الديمقراطية من آفاق وحدوية حقيقية وثورية في اليمن خاصة وفي عموم منطقة شبه الجزيرة عموما .

ولذلك كان المخطط السعودي ـ الامبريالي لضرب الثورة في الجنوب يحاول الانطلاق من وضع الشمال ، لحشد المرتزقة وفلـول السلاطين والقوى الرجعية والعميلة لغزو الجنوب واشعال الحرب بين اليمنيين ، مستغلا شعار الوحدة اليمنية التاريخي .. فباسم الوحدة اليمنية تم حشد القوى القبلية والرجعية لغزو الجنوب وضرب كـل المكاسب الجماهيرية التي تحققت ، وبالتالي ايجاد يمن موحد تحت سيطرة القوى الرجعيـة وتحت رحمة النفوذ السعودي ـ الاميركي .. ولا شك ان قوى من داخل الحكم في الشمال وجدت في هذا المخطط ليمننة الحرب خطرا عليها وعلى مصير الحركة الوطنية اليمنية كلها ، اذ أن معنى أن يخوض الشمال حربا ضد الجنـوب هو سيطرة القوى الاكثـر تخلفا ورجعية ، وعودة القوى القبلية والملكية القديمة للسيطرة النهائيـة على اليمن ، ومـن هنا كان مشروع « العيني » بنقاطه الخمس ، وكـان قبول الحكـم التقدمي في الجنوب لهذا المشروع مشروطا بنقطة واحدة : انهاء الحرب وفتح الحدود ، أي ايقاف المخطط السعودي ليمننة الحرب . وهكـذا بدأ نقاش الوحدة الذي انتهى باعلان اتفاقيتها النهائية في ليبيا .. ان هذه الاتفاقية أدت الى افشال المخطط السعودي ليمننة الحرب ، وبالتالي افشال مخطط اجهاض الحركة الوطنية الديمقراطية في اليمن التي هي الاساس المتين والقاعدة الصلبة للوحدة اليمنية .

ان القوى الرجعية اليمنية والسعودية التي كانت منذ شهور تطرح قضية الوحدة اليمنية كتبرير لغزو الجنوب ، أخذت الآن تكشف القناع عن وجوهها .. فتصرخ رافضة اتفاقية الوحدة الموقعة وعاملة بكل امكانياتها لافشالها والعودة الى « حرب اليمنين » ..

ان الوحدة لا يمكـن أن تحققها الا القـوى الشعبية والوطنيـة والديمقراطية ، وان المكاسب التي حصلت عليهـا الجماهير في الجنوب لا بد أن تكون أساس أية وحدة حقيقية ... ومن هنا فان اتفاقية الوحدة يجب أن تكون سلاحا بيد كل القوى الشعبية والديمقراطية في الشمال كما في الجنوب للنضال من أجل تحقيقهـا على أساس ديمقراطي وشعبي . أن كثيرا من القـوى الرجعية ستحاول أن تتخذ من الاتفاقية ـ أيضا ـ سلاحا لضرب المكاسب الشعبية ولعرقلة تنفيذ اتفاقيـة الوحدة ، لذلك فان أية اتفاقية من هذا النوع هي في نهاية الامـر ، سلاح ذو حدين في الصراع الدائر بين القوى التقدمية وبين القوى الرجعية ...